الاحتلال الصهيوني .. تاريخ من الإجرام

تأليف
السنوسي محمد

المجتمع

الاحتلال الصهيوني..
تاريخ من الإجرام

كل الحقوق محفوظة

المجتمع

الكويت ص.ب (٤٨٥٠) الصفاة - الرمز البريد (١٣٠٤٩)
الموقع الإلكتروني: www.mugtama.com
البريد الإلكتروني: info@mugtama.com
تليفون: ٢٢٥١٤١٨٠ ٩٦٥ + - ٢٢٥١٩٥٣٩ ٩٦٥+

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة، أو أى وسيلة نشر أخرى، أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

الاحتلال الصهيوني
تاريخ من الإجرام

تأليف

السنوسي محمد

مجلة المجتمع


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

جاءت معركة «طوفان الأقصى» لتذكّرنا بما كنا نسيناه من جرائم الاحتلال الصهيوني وطبيعته العدوانية أو بالأدق بما كان يراد لنا أن ننساه، حتى يمكن الدخول معه -أو تحت مظلته- في «علاقات طبيعية»!

جاءت «طوفان الأقصى» المباركة لتذكّر بالحقائق، ولتكشف من جديد عن جرثومة الاحتلال الخبيثة، ولتصل واقعنا الحيّ بماضينا القريب والبعيد عبر ما ارتكبه الاحتلال من المجازر والاغتيالات والمآسي، وما مارسه من القتل والتشريد والحصار والتجويع، وما بثّه من الأكاذيب والاختلاقات والسرديات الوهمية.

كل ذلك ذكّرتنا «طوفان الأقصى» به، وجعلته واقعاً حياً يجري بثه على الهواء مباشرة، خاصة وقد افتقد الكيانُ الرقيبَ والمُسائِلَ والمحاسب، بل وتوافرت له مظلة سياسية أمريكية وأوروبية، ومعها صمت عربي مطبق، في لحظة لم تمر من قبل، ولم يكن لها أن تَرِدَ ولو في الكوابيس!

«طوفان الأقصى» لم تفتح فحسب باباً على المستقبل، ولا شعاعاً من الآمال، وإنما فتحت أيضاً نافذة واسعة على التاريخ، وعلى الذكريات، تاريخ الكيان الصهيوني في القتل والإبادة، وذكرياتنا الألمية التي نُسجت بالدم!

وفي هذا الإصدار «الاحتلال الصهيوني.. تاريخ من الإجرام»، نلقي الضوء على بعض ما ارتكبه الاحتلال الصهيوني من جرائم بحق فلسطين؛ شعباً وأرضاً ومقدسات، في عدوان غاشم واعتداء ممنهج، ترك بصماته على البشر والحجر والشجر، آملين أن يكون إسهاماً في معركة الوعي التي أنعشتها «طوفان الأقصى».

جاء الإصدار في سياق تحليلي، يصل التاريخ بالحاضر، ويربط الحدث الجاري بما سبقه رغبة في تكوين رؤية كاشفة لهذا العدو الغاشم المتغطرس.

السنوسي محمد

«التهجير»
جريمة ترافقت مع بداية الكيان الغاصب

من الجرائم الأساسية للاحتلال الصهيوني في عدوانه على فلسطين جريمة التهجير؛ التي هي عدوان سافر على الإنسان والمكان، وجاءت مترافقة لبداية هذا الكيان الغاصب في النشأة والتوسع، ومجسِّدة لفلسفته في الاحتلال والاستيطان، وملخِّصة لأهدافه من القتل وبث الدعايات النفسية الضاغطة.

لماذا لجأ الاحتلال للتهجير؟

مثَّل التهجير بالنسبة للاحتلال الصهيوني ضرورة قصوى، تساوي في أهميتها تحقيق المعنى الوجودي له، وتثبيت أركان كيانه الغاصب؛ ذلك لأمرين مهمين:

١- أن الكيان الصهيوني يقوم على فلسفة أساسية انطلق منها وروَّج لها، وهي أن «فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

فما دام الوجود الفلسطيني متحققًا وقائمًا، بوجود أصحاب الأرض، الذين لهم امتداد تاريخي وحضاري متجذر فيها؛ فإن سردية الاحتلال هذه -التي يحاول بها أن يبرر وجوده- تصبح سرديته مفضوحة وغير مقنعة.

٢- أن الاحتلال الصهيوني مشروع إحلالي استيطاني، يقوم على طرد أصحاب الأرض ليحل محلهم، وليست لديه أي إمكانية للتعايش أو حتى للقبول بهم ولو تحت السيطرة؛ وذلك بخلاف أنواع أخرى من الاحتلال تقوم على إخضاع شعوب البلاد المحتلة، لإرادته، وليس إفنائها؛ مع استنزاف ثرواتها دون رقيب أو حسيب.

التهجير لم يكن اختياراً:

من المهم في فضح جرائم الاحتلال، فيما يخص التهجير وإفراغ الأرض من أصحابها، أن نوضح أن هذا التهجير لم يكن اختيارًا من قِبَل الفلسطينيين؛ أي أنهم لم يغادروا أرضهم ومدنهم وقراهم ومزارعهم عن طواعية، ولو حدث ذلك لكان «هجرة» وليس «تهجيرًا»، ولعل هذا يتفق مع المعنى اللغوي للكلمة؛ فالهجرة تكون عن طواعية واختيار، أما التهجير فعن قسر وإجبار.

وقد حرصت الدعاية الصهيونية الكاذبة على ترويج أن الفلسطينيين هم من باعوا أرضهم وتركوها بالاختيار؛ وليس ذلك صحيحًا، وإنما أُجبروا على مفارقة أوطانهم ومزارعهم تحت ضغط الإرهاب والقتل.

وهنا نورد شهادة مهمة للسير جون باغوت جلوب، القائد السابق للجيش العربي الأردني، إذ قال: إن القصة التي أقنعت الدعايةُ اليهودية، في البدء، العالمَ بقبولها، عن مغادرة اللاجئين العرب بمحض اختيارهم؛ لا أساس لها من الصحة، فالمهاجرون بطوع اختيارهم لا يغادرون منازلهم بمجرد الثياب التي تكسو أبدانهم! والذين يقررون النزوح من بيت لآخر لا يفعلون ذلك

بسرعة وعجلة تُفقدهم بعض أفراد أُسَرهم؛ الزوج يفقد زوجته، والأب يفقد ولده، وهلم جرا، الواقع هو أن الغالبية تركوا في ذعر وهلع فرارًا من الذبح، والحقيقة أن ما حثهم على ذلك هو المذابح التي وإن لم تكن عديدة في وقت واحد، فقد كانت كافية لحملهم على المضي في الفرار[١].

جريمة مترافقة مع البداية:

كذلك مما تتصف به جريمة التهجير، التي مارسها الكيان الصهيوني، أنها جريمة بدأت مبكرًا مع نشأة الكيان؛ الذي كان، ولا يزال، مصابًا بالسعار لتفريغ القرى والبلدات من سكانها، والتهام المزيد من البيوت والأراضي والمزارع.

فالنزوح الفلسطيني كان قسريًّا ومفاجئًا، وتم في ظروف مفجعة، وضمن مخطط صهيوني دقيق ومدروس لتفريغ فلسطين من سكانها الأصليين، ولقد رافقت موجاتُ النزوح موجات الإرهاب الصهيوني وكانت نتيجة حتمية لها[٢].

ويمكن ملاحظة أن هذا التهجير تم على مراحل؛ ففي المرحلة الأولى التي سبقت مجزرة دير ياسين، في ٩ أبريل ١٩٤٨م، نزح ٦٠ ألف عربي، وفي المرحلة الثانية بعد مجزرة دير ياسين، التي تميزت بالعنف المخطط الواسع النطاق، نزح ٣٥٠ ألف شخص من مدن طبرية وحيفا ويافا وبيسان وعكا

(١) دليل القضية الفلسطينية- أسئلة وأجوبة، إبراهيم العابد، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٩م، ص ١٠٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

والأحياء العربية الغربية في القدس ومن عشرات القرى، وفي المرحلة الثالثة التي امتدت خلال شهر يوليو ١٩٤٨، وفيه سقطت مدن اللد والرملة وعشرات القرى العربية، نزح ١٦٠ ألف عربي، وكانت المرحلة الرابعة التي امتدت من شهر أكتوبر ١٩٤٨ إلى فبراير ١٩٤٩م حين قامت القوات الصهيونية بهجوم على الجبهة الجنوبية، أدى إلى تشريد ١٧٥ ألف عربي من لواء غزة، وتشير تقديرات وكالة الغوث الدولية التابعة للأمم المتحدة إلى أن عدد النازحين حتى يونيو ١٩٦٢م بلغ مليونًا و١٧٤ ألف شخص[١].

أسلوبا القتل والدعاية النفسية:

لقد استخدم الكيان الصهيوني لإجبار الفلسطينيين على ترك بيوتهم وأرضهم ومزارعهم أعنف الوسائل؛ بحيث لا يترك لهم خيارًا إلا المغادرة، وبسرعة، وأبرز الأساليب التي لجأ إليها الاحتلال، وكما يشير د. عبدالوهاب المسيري، أسلوب القتل والعنف الجسدي، وأسلوب الدعاية الكاذبة والتخويف لممارسة الضغط النفسي الذي يدفع لعدم التردد في اتخاذ قرار الرحيل.

ويوضح المسيري أن إفراغ فلسطين من سكانها هدف صهيوني، وضرورة يحتمها منطق الأسطورة والعنف الإدراكي الصهيوني، ولكي يحقق الصهاينة مخططهم تبنوا تكتيكات مختلفة؛ فلم يكن العنف المسلح الوسيلة الوحيدة، وإنما استخدموا وسائل أخرى أيضًا، واقد اتهم عالم الاجتماع

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

البولندي اليهودي، لودفيج جومبلوفيتش، هرتزل بالسذاجة السياسية، ثم طرح عليه سؤالاً بلاغيًّا: هل تريد أن تؤسس دولة بدون عنف مسلح أو مكر؟ هكذا.. بالتقسيط المريح[١]!

ويبين المسيري أن العنف المسلح والمكر هما الأداتان اللتان استخدمهما الصهاينة؛ ويتمثل المكر في نشر الذعر والإرهاب بين العرب، أما العنف فيتمثل في تعريضهم للإرهاب الفعلي، ويمكن القول: إن الإرهاب الصريح ضد الفلسطينيين قد استُخدم قبل عام ١٩٤٨م، ثم خلال فترة الحرب كلها؛ أما نشر الرعب بين السكان؛ أي الحرب النفسية، فقد تصاعدت حدتها في المرحلة الأخيرة، وهذان الأسلوبان متداخلان، بل إنهما في الواقع مجرد عنصرين في مخطط واحد متكامل؛ ففي حالة مذبحة دير ياسين، على سبيل المثال، حرص الصهاينة حرصًا شديدًا على إطلاع جميع الفلسطينيين على الحادث، ليقوموا من خلاله بغرس الخوف والهلع في القلوب، وكان أكثر أساليب الحرب النفسية شيوعًا هو أسلوب استخدام مكبرات الصوت والإذاعات لخلق جو من الذعر بين سكانٍ قُضي على قيادتهم أثناء الثورات المتكررة السابقة، وترديد عبارات مثل: «ارحموا زوجاتكم وأطفالكم، واخرجوا من حمام الدم هذا، وإن مكثتم هنا، فإنكم ستجلبون على أنفسكم الكارثة»[٢].

(١) موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (المختصرة)، د. عبد الوهاب المسيري، دار الشروق، ط٦، ٢٠١٠م، (٢/ ٣٩٨).
(٢) المصدر نفسه (٢/ ٣٩٨).

التهجير يعود من جديد.. ويفشل!

وفي سعي الكيان الصهيوني للرد على حدث «طوفان الأقصى»؛ الذي كان مفاجئًا ومزلزلاً له على مختلف المستويات، وجد الكيان أن تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، كخطوة أولى تتبعها الضفة الغربية، ربما قد حان وقته، لا سيما مع ما توافر للكيان إثر ضربة الطوفان من حشد غربي لم يحظ به منذ سنوات.

وقد خطط الكيان الصهيوني لتنفيذ هذا التهجير على مراحل وبأساليب تدميرية قاسية[١].

لكن صمود المقاومة البطولي، وتمسك الفلسطينيين بأرضهم؛ رغم شدة العدوان، وكثافة القصف، وهمجية التدمير، قد أفشلا مخطط التهجير، وأكدا من جديد تمسك هذا الشعب الأبيّ بأرضه ومقدساته.

(١) رغم تراجع الحكومة «الإسرائيلية» عن تصريحاتها العلنية عند بداية حربها في غزة، بشأن تهجير فلسطينيي غزة إلى مصر، فإن مراقبين يرون أن السيناريو «الإسرائيلي» بالتهجير القسري للفلسطينيين ما يزال قائمًا، بل إنه يمثل الهدف الأكبر لـ«إسرائيل» في حربها الدائرة في غزة. ويرى محللون أن الخطوات التي تتخذها «إسرائيل» على الأرض، من عمليات قصف وتدمير لكل مقومات الحياة، لا تؤدي إلا لخيار واحد، وهو دَفْعُ فلسطينيي غزة دفعًا باتجاه الحدود المصرية وإجبارهم على الخروج قسرًا أو طوعًا بحثًا عن حياة، «بي بي سي»، ٧ ديسمبر ٢٠٢٣م.

الحصار

جريمة صهيونية لانتزاع ما فاتهم في ميدان المواجهة

لا يترك الاحتلال الصهيوني وسيلة لتحقيق أطماعه وإنفاذ مخططاته، في القتل والتدمير والتهجير والاستيطان، إلا سلكها؛ كانت وسيلة مشروعة أم غير مشروعة (وهو لا يملك أصلاً أي وسيلة مشروعة؛ إذ الاحتلال برمته عمل غير مشروع)، ونَجَمَ عنها إزهاق للأرواح أم لم ينجم، ومن هذه الوسائل غير المشروعة وغير الإنسانية الحصار.

والحصار كأداة من أدوات الاحتلال الصهيوني، دائمًا يستخدمها؛ لفرض سيطرته، وبسط هيمنته، ولينال بها ما يفوتهم في ميدان المواجهة؛ أي هو يعمل على أن يكسب بالحصار، ما يعجز عن تحقيقه بالسلاح، وأن يفرض به ما يفشل في انتزاعه حتى بالمفاوضات!

والاحتلال الصهيوني فيما يمارسه من حصار، لا يهمه ما ينتج عنه من تجويع ومعاناة، ومن حرمان الإنسان من أبسط حقوقه؛ في حرية الحركة والتنقل والعلاج فضلاً عن العمل والكسب.. بحيث يحول المدنَ الواقعة تحت الاحتلال إلى سجن داخل السجن! فالاحتلال ذاته سجن كبير، ثم هو يمارس الحصار حتى داخل هذا السجن، مرة أخرى.. ظلمات بعضها فوق بعض!

مرتكزات الحصار:

ومن المهم أن نلتفت إلى ما يقوم عليه الحصار من معانٍ ومرتكزات؛ حتى ندرك طبيعة هذا الاحتلال الصهيوني الغاشم، المعادي للإنسان والحجر والشجر!

١- الحصار يقوم على الاستهانة بالإنسان: فبعد استباحة الأرض تأتي استباحة الإنسان؛ حيث لا اعتراف بحقوق ولا بآدمية ولا بكرامة، كل شيء مباح عند الاحتلال لفرض سيطرته، وتحقيق أطماعه؛ والإنسان هو آخر ما يمكن أن يفكر فيه، وفي هذه النقطة تحديدًا يمثل الاحتلال الصهيوني امتدادًا و«ابنًا شرعيًّا» للاستعمار الغربي؛ الذي أقام نهضته على ثروات الشعوب واستعبادهم، حتى راكم عنده الثروات الطبيعية وحرم منها أبناءها!

٢- الحصار يقوم على اللاأخلاقية في تحقيق الأهداف: فلما كان الاحتلال عملاً غير مشروع من الأساس؛ فإنه بالضرورة لا يتورع عن أي وسيلة، ولا يضع في اعتباره موجبات الأخلاق ولا شروطها، عند التعامل مع من يمارس عليه البطش والقهر، ومن اللافت في العدوان الصهيوني على غزة، الذي ما زالت تجري فصول وحشيته وهمجيته، ما يزعمه العدو تكرارًا من أنه من أكثر الجيوش أخلاقيةً في العالم! ولنا أن نتساءل: أكل هذا الدمار والتدمير، وهو جيش أخلاقي؟! فكيف لو كان غير أخلاقي؟! يا بؤس الكلمات حين تجري معانيها على لسان فاقديها!

٣- الحصار عند الاحتلال الصهيوني يقوم على سند ديني: فمفاهيمهم

الدينية تبرر لهم ذلك، ولا توجب عليهم أي حقوق لـ«لأغيار»، ولا أي ضوابط في الحرب! وفي «سفر التثنية»: «حِينَ تَقْرُبُ مِنْ مَدِينَةٍ لِكَيْ تُحَارِبَهَا اسْتَدْعِهَا إِلَى الصُّلْحِ. فَإِنْ أَجَابَتْكَ إِلَى الصُّلْحِ وَفَتَحَتْ لَكَ؛ فَكُلُّ الشَّعْبِ الْمَوْجُودِ فِيهَا يَكُونُ لَكَ لِلتَّسْخِيرِ وَيُسْتَعْبَدُ لَكَ. وَإِنْ لَمْ تُسَالِمْكَ، بَلْ عَمِلَتْ مَعَكَ حَرْبًا؛ فَحَاصِرْهَا. وَإِذَا دَفَعَهَا الرَّبُّ إِلهُكَ إِلَى يَدِكَ؛ فَاضْرِبْ جَمِيعَ ذُكُورِهَا بِحَدِّ السَّيْفِ. وَأَمَّا النِّسَاءُ وَالأَطْفَالُ وَالْبَهَائِمُ وَكُلُّ مَا فِي الْمَدِينَةِ، كُلُّ غَنِيمَتِهَا؛ فَتَغْتَنِمُهَا لِنَفْسِكَ، وَتَأْكُلُ غَنِيمَةَ أَعْدَائِكَ الَّتِي أَعْطَاكَ الرَّبُّ إِلهُكَ. هكَذَا تَفْعَلُ بِجَمِيعِ الْمُدُنِ الْبَعِيدَةِ مِنْكَ جِدًّا الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ مُدُنِ هؤُلاَءِ الأُمَمِ هُنَا. وَأَمَّا مُدُنُ هؤُلاَءِ الشُّعُوبِ الَّتِي يُعْطِيكَ الرَّبُّ إِلهُكَ نَصِيبًا؛ فَلاَ تَسْتَبْقِ مِنْهَا نَسَمَةً مَّا» (التثنية، إصحاح ٢٠: ١٠- ١٦).

من أهداف الحصار:

وقد استخدم الاحتلال الصهيوني الحصار كأداة من أدواته الإجرامية، باستمرار؛ لأنه احتلال استيطاني ينطلق من أن «فلسطين أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض»؛ وبالتالي فهو يعمل على تفريغ الأرض من أهلها؛ إما بالقتل والمذابح، التي بدأت حتى من قبل إعلان قيام الكيان الغاصب في عام ١٩٤٨م، وإما بالتهجير، كما بيّنا في الحلقة الأولى من هذه السلسلة، وإما بالحصار.

ويهدف الاحتلال الصهيوني من خلال الحصار إلى تحقيق عدة مكاسب؛ منها:

١- تقليل عدد السكان: من خلاله دفعهم للهجرة الطوعية بعدما يفقدون كل مقومات الحياة، ويجدون صعوبة بالغة في توفير الحد الأدنى من حياة كريمة، أو من خلال ممارسة سياسة القتل البطيء على المحاصرين، بمنع الغذاء والدواء عنهم، وتركهم فريسة للأمراض وسوء التغذية.

٢- فرض السيطرة: فحتى يستطيع الاحتلال أن يتحكم في الشعب الذي يقاومه ويأبى القبول به؛ يلجأ هذا الاحتلال إلى الحصار، بشكل كلي أو جزئي، حتى يفرض سيطرته وإرادته.

٣- المساومة على الحقوق: يستخدم الاحتلال أسلوب الحصار لمساومة أصحاب الأرض على حقوقهم؛ سواء حقوقهم الإنسانية في الغذاء والدواء، أو حقوقهم السياسية في الاعتراف بحقهم في مقاومة الاحتلال وتحرير المقدسات وعودة اللاجئين.

وقد رأينا أن الاحتلال فرض الحصار حتى على الذين قبلوا الدخول معه في عملية تفاوضية ومنحوه الاعتراف الذي طالما بحث عنه؛ كما في الحصار الشهير للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، داخل مقره في رام الله لأكثر من ٣ سنوات، بعد الانتفاضة الثانية، التي اندلعت في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م، ولم يرفع عنه الحصار إلا بعد أن أسلم الروح لبارئها!

٤- انتزاع المكاسب: فما عجز الاحتلال أن يحققه في ميدان المواجهة بالسلاح، بالرغم من الفارق الهائل بين تسليحه وتسليح المقاومة، يريد أن يحققه بأسلوب الحصار، وهذا أمر بارز الآن في العدوان على غزة؛ لكي

يضغط على المقاومة، من خلال إلحاق الأذى بحاضنتها الشعبية، فمن لم يمت بالقصف مات بالجوع أو بالمرض!

٥- العقاب الجماعي: فمنذ فوز «حماس» بالانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦م، والاحتلال يمارس الحصار على غزة؛ كعقاب جماعي للشعب على انحيازه للمقاومة!

صمود بطولي:

وفي مواجهة أهداف الاحتلال من وراء الحصار، كأداة إجرامية من أدواته التي تهدر حق الإنسان وكرامته، يأتي الصمود البطولي للشعب الفلسطيني في الرد على هذا الحصار؛ الذي يُستخدم كما أشرنا كعقاب جماعي للشعب على الانحياز للمقاومة، ويُستخدم أيضًا كوسيلة ضغط لتأليب الحاضنة الشعبية على المقاومة؛ بحيث تكون المقاومة تحت مطرقة الاحتلال وسندان التذمر الشعبي!

لكن، وبحمد الله تعالى، فات هذا الاحتلالَ الغاشم أن يدرك أن الشعب الفلسطيني شعب صابر صامد، لا يبخل على قضيته العادلة بشربة ماء أو كسرة خبز أو جرعة دواء، بينما هو مستعد لأن يضحي بروحه في سبيلها، وقدَّم آلاف الشهداء في مسيرة الصمود والبطولة.

وهذا الصمود البطولي ينبع مما منحه الله تعالى من صبر وثبات لهذا الشعب الأبيّ، الذي يدرك أن الشهادة في سبيل تحرير الأرض والمقدسات منزلة عالية عند الله تعالى، وأن ما يصيب المسلمَ دون الشهادة -من حصار

وتضييق- هو أيضًا في ميزان حسناته، قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٢٠﴾﴾ [التَّوْبَة ١٢٠].

فالأجر الجزيل من الله تعالى لمن يدافع عن أرضه، ليس مقصورًا على من يضحي بروحه؛ وإنما يشمل كلَّ أنواع التضحيات، وجميعَ مظاهر البذل والصمود؛ ومنها الصبر على الحصار الظالم؛ الذي يفرضه الاحتلال لعقاب الشعب المنحاز لقضيته ولمقاومته، ولإجبار المقاومة على التسليم بعد أن عجز عن كسرها في الميدان.. لكن هيهات!

الاغتيالات
جريمة صهيونية لا توقف مسيرة المقاومة

بجانب ما يرتكبه الاحتلال الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني، من جرائم وإبادة ومجازر بشكل جماعي، هناك أيضًا جرائمه بشكل فردي، أي الاغتيالات؛ بما يعني أن الاحتلال لا يدع أي وسيلة إجرامية للتنكيل بالشعب الفلسطيني، بل والانتقام من كل من يتخذ المقاومة منهجًا له، في فلسطين وخارجها.

وينطلق الاحتلال الصهيوني في سلوكه الإجرامي هذا، من تصور خاطئ مفاده أنه يستطيع إيقاف مسيرة المقاومة عبر استهداف رموزها وقادتها ورجالاتها الكبار؛ الذين لا شك أنهم يملكون من الخبرة والرصيد ومن التاريخي النضالي ما يُعد خسارة كبرى بفقدهم.

الجذور الأولى:

وعند تأمل الإرث الإجرامي للكيان الصهيوني نجد أن وسيلة الاغتيال راسخة لديه فيما يستخدمه من وسائل للتنكيل بالمقاومة، ومحاولة وقف مدها المتصاعد، ويمكن النظر إلى سجلهم الأسود في قتل الأنبياء، باعتباره الجذور الأولى التي شكلت ورسخت لديهم الاغتيال كوسيلة يلجؤون إليها حين يعجزون عن مواجهة أصحاب الحق.

واليهود، من بين سائر أصحاب الكتب والرسالات، لهم تاريخ ممتد في قتل الأنبياء، حتى استحقوا عن جدارة وصف «قتلة الأنبياء»؛ ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا ۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴿٧٠﴾﴾ [المَائِدَة ٧٠]، قال ابن عباس: كان فيمن كُذِّبُوا: محمد، وعيسى، وفيمن قُتِلوا: زكريا، ويحيى، وقال الزجاج: فأما التكذيب فاليهود والنصارى يشتركون فيه؛ وأمّا القتل فيختصّ اليهود (زاد المسير في علم التفسير، ١/ ٥٧٠).

امتداد رقعة الاستهداف:

وعلى مدار التاريخ المعاصر، توسعت وامتدت رقعة الاستهداف الصهيوني عبر الاغتيال، في مسارين:

- في الشخصيات: حتى شملت مقاومين وسياسيين وعلماء ومثقفين وصحفيين، ومن مختلف الفصائل، والأسماء في هذا لا تحصى؛ يكفي أن نذكر: غسان كنفاني، ناجي العلي، خليل الوزير، عماد عقل، فتحي الشقاقي، يحيى عياش، أبو علي مصطفى، أحمد ياسين، عبدالعزيز الرنتيسي، ياسر عرفات، نزار ريان.. إلى صالح العاروري (٢ يناير ٢٠٢٤م)، فضلاً عن اغتيال العلماء: علي مصطفى مشرفة، يحيى المشد، جمال حمدان.

- في المكان: فلم تقتصر رقعة مسرح جريمة الاغتيالات على أرض فلسطين الطاهرة، وإنما امتدت إلى مدن وعواصم عربية وغربية؛ مثل: لندن، تونس، دبي، بيروت، القاهرة.

وهذا التنوع في الشخصيات المستهدفة وفي مسرح الجريمة، يبين أن الكيان ليس عنده رادع من قانون ولا أخلاق، وأن الدناءة والخسة تليقان به!

وقد بلغت الجرأة في استخدام الاغتيال كوسيلة، أن صرح الكيان الغاصب، بعد «طوفان الأقصى» -وفي محاولة منه لرد اعتباره الذي تزلزل- بأنه سيلاحق قادة المقاومة في عدة دول، وذلك على غير عادتهم في الإعلان مسبقًا، أو تبني عمليات الاغتيال.

فقد أعلن رئيس جهاز الأمن الداخلي «الإسرائيلي» (الشاباك)، رونين بار، أن «إسرائيل» ستلاحق قادة حركة «حماس» في قطر وتركيا ولبنان، حتى لو استغرق الأمر سنوات، وقال في تسجيل أذاعته «هيئة البث العامة الإسرائيلية»: حدد لنا مجلس الوزراء هدفًا، وهو القضاء على «حماس»، هذه ميونخ الخاصة بنا، سنفعل ذلك في كل مكان، في غزة، في الضفة الغربية، في لبنان، في تركيا، في قطر، ربما يستغرق الأمر بضع سنوات لكننا مصممون على تنفيذه.

وهو بذكره ميونخ، كان يشير إلى رد فعل «إسرائيل» على مقتل ١١ من أعضاء الفريق الأولمبي «الإسرائيلي» عام ١٩٧٢ عندما شن مسلحون من منظمة «أيلول الأسود» الفلسطينية هجومًا على دورة الألعاب الأولمبية في ميونخ، وردّت «إسرائيل» بتنفيذ حملة اغتيالات مستهدفة نشطاء وأعضاء المنظمة على مدى عدة سنوات وفي عدة دول، حتى نالت منهم جميعًا وأغلقت الملف. («RT Arabic»، بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٢٣م).

المسيرة لا تتوقف:

كما أشرنا، فإن الاحتلال يعتقد أنه بالوسيلة القذرة؛ الاغتيال، يمكن أن يوقف مسيرة المقاومة أو يعرقلها، لكن تاريخ العمل البطولي على أرض فلسطين خير شاهد على أن المقاومة، وإن خسرت الكثيرة بفقد قادتها، فإنها بفضل الله استطاعت أن تكمل المسيرة، وتُطوِّر الأدوات، وتحزر تقدمًا نوعيًّا في الأداء، بما يقض مضاجع الاحتلال، ويؤكد فشل رهاناته الخاسرة في القضاء على المقاومة باستهداف قادتها وأبطالها.

إن منهج المقاومة يجعل من الفكرة هي الأساس والمبدأ والمنطلق، بينما يكون الشخص قائدًا أو جنديًّا، حاملاً للراية، ومتحركًا بالهدف، وهذه المعادلة الواضحة ما يجعل المقاومة ولاَّدة مبدعة، لا تتوقف عند فقد القادة -وهو فَقْدٌ فادح وثمنٌ غالٍ بلا شك- ولا تتراجع عن الطريق حتى تتحرر الأرض والمقدسات من دنس المحتل الغاصب.

وقد أشار القرآن الكريم إلى أن الفكرة هي الأساس، وأنه لا يجوز التراجع عنها حتى لو غاب- بالموت أو القتل- مبلِّغُها وحاملها إلى الناس، وهو الرسول صلى الله عليه وسلم؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عِمْرَان ١٤٤] (لمالك بن نبي تناول مهم لهذا المعنى، في كتابه: مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي).

ولهذا، فإن خير وفاء للفكرة وللقادة هو حمل الراية من بعدهم، وإكمال المسيرة التي بدؤوها، وهكذا تفعل المقاومة بفضل الله، مخيِّبة ظن الاحتلال الغاصب، وكم تخيِّب له من ظنون!

الشهادة تليق بالقادة:

وإذا تدبرنا جريمة الاغتيال، من وجهها الآخر، الذي يتصل بهؤلاء الأبطال الذين نذروا أنفسهم لله تعالى، ووهبوا حياتهم لقضيتهم العادلة ومقدساتهم الغالية؛ لوجدنا أن هذه الوسيلة القذرة من العدو الجبان، إنما تمنح القادة والأبطال أعز ما يطلبون، وهو الاستشهاد في سبيل الله، وأن تكون دماؤهم الطاهرة وقودًا لمعركة التحرير، ورِيًّا للأرض الظامئة إلى ما يغسل عنها دنس الاحتلال.

فالشهادة تليق بالقادة، وهي خير وسام يختم به الأبطال حياتهم بعد عقود من التضحيات والمطاردات، وهي بإذن الله مكافأة غالية ووسام رفيع من الله تعالى لما بذلوه وقدموه.

وهنا، أشير إلى هذا التصريح المهم بما يحمل من أخلاق ومعانٍ رفيعة وإحساس مرهف، الذي أجاب به الشهيد صالح العاروري حين سئل في أحد لقاءاته الأخيرة (مع «الميادين»): هل اغتيال العاروري يعني الحرب؟ فقال: إن دماءنا وأرواحنا ليست أغلى ولا أعز من أي شهيد، ولا يجوز لأم شهيد أن تشعر أن دماء القائد أو المسؤول أعز وأغلى من دماء ابنها، نحن سواسية، والشهيد الذي سبقنا بيوم أفضل منا، لم أتوقع أن أصل إلى هذا العمر، فإن

الشهادة ولقاء الله هو الفوز العظيم الذي نتمنى أن تختم به الحياة.

كما قال: لا يخيفنا أحد بالشهادة؛ لأن الشهادة دعاؤنا الدائم أن يتقبلنا ربنا شهداء، وإذا استشهدنا فنحن نسير على درب كرام هذا الشعب وهذه الأمة، خيار هذا الشعب يذهبون شهداء، وإن شاء الله ربنا يتقبلنا من بين هؤلاء الكرام والخيار.

إنها كلمات تفيض بالخلق الراقي، ومشاركة جماهير المقاومة في تضحياتهم بإحساس صادق من غير استعلاء، وبأن الشهادة غاية يطلبها أصحاب القضية، وإن رآها الاحتلال عقوبة قد توقف المسيرة، لكن خاب ظنه ومسعاه!



اقتحامات «الأقصى»
جريمة صهيونية تستفز المسلمين وتنبه لجوهر الصراع

في سياق الجرائم المتعددة للاحتلال الصهيوني، الذي لا يكف عن ارتكابها بحق فلسطين؛ شعبًا وأرضًا ومقدسات، تأتي جريمته المتكررة باقتحامات المسجد الأقصى لتستفز ملايين المسلمين في كل مكان وليس في فلسطين وحدها، ولتنبِّه إلى جوهر هذا الصراع، الذي هو صراع يخص الأمة بأسرها.

فاقتحامات «الأقصى» ليست مجرد جريمة بحق المسجد المبارك، وإنما جريمة يريد بها الاحتلال تحقيق أكثر من هدف، كما سيأتي بيانه، وجريمة تمثل عنوانًا على القضية برمتها، وعلى الصراع مع الاحتلال الصهيوني في أعمق ما يمثله هذا الاحتلال.

جريمة متكررة:

في تقرير له مطلع العام الجاري، منشور على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، أشار «مرصد الأزهر» إلى أن اقتحامات «الأقصى» جريمة لم تتوقف منذ احتلال شرقي القدس عام ١٩٦٧م، وأن عام ٢٠٢٣م سجَّل ثاني أكثر الأعوام انتهاكًا للمسجد الأقصى، باقتحام ٥٠٠٩٨ مستوطناً

لباحاته؛ بينما كان عام ٢٠٢٢م هو أكثر الأعوام انتهاكًا، حيث سجل ٥١٤٨٣ مقتحماً.

استغلال المناسبات:

وإذا كانت جريمة اقتحامات «الأقصى» ممتدة طوال العام، فإن الصهاينة يكثفون منها في المناسبات؛ سواء التي تخص المسلمين مثل شهر رمضان المبارك، أو التي تخصهم والتي لا نعترف بها ولا بوجودهم في القدس من الأساس.

ففي أول أيام ما يُسمى بـ«عيد الفصح» (٢٣ أبريل ٢٠٢٤م)، اقتحم مستوطنون، يقودهم عضو الكنيست «الإسرائيلي» السابق والحاخام المتطرف يهودا غليك، باحات المسجد الأقصى، من جهة باب المغاربة، ونقلت «وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية» (وفا) عن مصادر محلية فلسطينية قولها: «إن عشرات من المستعمرين بحماية مشددة من شرطة الاحتلال «الإسرائيلي»، اقتحموا المسجد الأقصى من باب المغاربة، في أول أيام عيد الفصح اليهودي».

وكانت جهات يمينية ومؤسسات استيطانية متطرفة تطلق على نفسها «جماعات الهيكل»، دعت إلى تكثيف اقتحامات واسعة للمسجد الأقصى المبارك، في «عيد الفصح اليهودي»، الذي يمتد إلى ٧ أيام؛ ونشرت في صفحاتها عبر مواقع التواصل دعوات لتقديم «قرابين الفصح» في المسجد الأقصى مقابل منحة مالية.

وقالت دائرة الأوقاف الإسلامية: إن الاحتلال ضيّق على المصلين بالمسجد القبلي، بعد أن اقتحمت أعداد من المستوطنين والمتطرفين اليهود المسجد الأقصى منذ ساعات الصباح، وذكرت «الدائرة» أن إجمالي عدد المستوطنين الذين اقتحموا باحات «الأقصى» ارتفع في اليوم الأول لـ«الفصح»، إلى ٢٩٢ مستوطنًا.

الاقتحامات تشعل انتفاضة:

لقد كانت «الانتفاضة الثانية» شاهدة على مكانة «الأقصى» في قلوب الفلسطينيين؛ فبمجرد أن دنَّس أرئيل شارون، رئيس وزراء الكيان حينئذ، وبرفقة حراسة مشددة، باحات المسجد الأقصى، في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م، تجمهر جموع المصلين وحاولوا التصدي لذلك، واندلعت شرارة الانتفاضة الثانية التي سُميت «انتفاضة الأقصى».

وكان مشهد اغتيال الطفل محمد الدرة وهو يحتمي بأبيه، أبرز شواهد هذه الانتفاضة على القتل الهمجي من المحتل الغاشم.

الاقتحامات تشعل حربًا:

أيضًا، كانت اقتحامات «الأقصى» من قِبَل الصهاينة، مع ما يصاحب هذه الاقتحامات من اعتداءات على المصلين والمرابطين بـ«الأقصى»، كانت سببًا في إشعال حرب بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والاحتلال الصهيوني، فيما عُرف بمعركة «سيف القدس»، وذلك في عام ٢٠٢١م.

فبعد اعتداءات متكررة، حذرت حركة «حماس»، على لسان قائد جناحها العسكري محمد الضيف، بأنَّ أمام الجيش «الإسرائيلي» ساعة للخروج من المسجد الأقصى وحيّ الشيخ جراح، وإلَّا ستندلع الحرب.

ومع انتهاء المهلة في تمام الساعة السادسة مساءً، في ١٠ مايو ٢٠٢١م، بدأت المقاومة الفلسطينيّة بإطلاق الصواريخ على شكل رشقات صاروخية مكثفة على الكيان، وبعدها بدأت «إسرائيل» بقصف قطاع غزة، وهو ما تسبب ببدء الحرب، التي استشهد فيها أكثر من ٢٠٠ فلسطيني، وأكثر من ١٣ «إسرائيليًا»، ثم انتهت الحرب في ٢١ مايو ٢٠٢١م.

الاقتحامات تشعل «طوفان الأقصى»:

بالإضافة لذلك، كانت اقتحامات «الأقصى» أحد الأسباب الكبرى وراء عملية «طوفان الأقصى» التي انطلقت فجر السبت ٧ كتوبر ٢٠٢٣م، لا سيما بعدما نقلت الأنباء عن استيراد ٥ بقرات حمراء من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتنفيذ المخطط الصهيوني بهدم «الأقصى».

وقد جاء هذا الارتباط بين هذين الأمرين واضحًا في كلمة محمد الضيف، القائد العام لـ«القسام»، التي تم بثها صباح يوم عملية «طوفان الأقصى»، موضحًا فيها الأسباب والإنجاز والمأمول من الأمة في تقديم الدعم والإسناد على طريق تحرير «الأقصى».

وفي كلمته المصورة بمناسبة مرور ١٠٠ يوم على بدء العدوان على غزة، جدد أبو عبيدة، الناطق باسم «كتائب القسام»، التذكير بهذا الأمر، فقال:

«نذكّر العاجزين من قوى العالم الذي تحكمه شريعة الغاب، أن العدوان بلغ أقصى مداه على «أقصانا»، وبدأ تقسيمه الزماني والمكاني، وأحضرت البقرات الحمر تطبيقًا لخرافة دينية مقيتة، مصممة للعدوان على مشاعر أمة كاملة في قلب عروبتها ومسرى نبيها ومعراجه إلى السماء».

أهداف متعددة:

لا شك أن الاحتلال الصهيوني له عدة أهداف من وراء الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك، التي استمرت على مدار سنوات، وبلغت ذروتها قبيل انطلاق عملية «طوفان الأقصى»، التي جاءت استباقًا لمؤامرات الاحتلال في هدم «الأقصى»، بعد أن فرض سلطة الأمر الواقع، وسمح بتزايد أعداد الصهاينة المقتحمين، مع التضييق على الفلسطينيين، ومن هذه الأهداف:

- اختبار إرادة الأمة: فـ«الأقصى» رمز قضية فلسطين، وجوهر الصراع مع الاحتلال الصهيوني الغاشم الذي يسعى إلى إضفاء الطابع الديني على ممارساته، وإلى خلق الأكاذيب والروايات المزعومة عن ذلك، ويأتي اقتحام الاحتلال ليختبر إرادة الأمة في ارتباطها بمسجدها المبارك، وليكشف مدى متابعتها للقضية المركزية أو الغفلة عنها.

- تعويد الأمة على مشاهد الاقتحام: فتكرار الاقتحام على مدار العام، وسنة بعد أخرى، يهدف الاحتلال من ورائه إلى تعويد مشاعر المسلمين على ذلك؛ حتى يصير الاقتحام خبرًا معتادًا ضمن نشرات الأخبار، وليس حدثًا

شاذًا يلفت الأنظار ويؤجج المشاعر؛ وبذلك يتمكن الاحتلال من إنفاذ مخططاته في ذبح البقرات وهدم المسجد في لحظة غفلة من الأمة!

- فرض مخططات السيطرة والتقسيم والهدم: فتكرار الاقتحامات يخلق وضعًا بسلطة الأمر الواقع، ويصبح أمرًا طبيعيًّا، وصولاً إلى التقسيم الزماني والمكاني، كما فعل الاحتلال مع الحرم الإبراهيمي.

ولهذا رأى «مرصد الأزهر»، في تقريره المفصل عن هذه الاقتحامات، أن الاحتلال يقوم بمساعٍ حثيثة لفرض سيطرته على ساحات المسجد الأقصى المبارك، من خلال السماح للمزيد من المستوطنين باقتحامه وحمايتهم، وأن هذه الانتهاكات التي يتعرض لها «الأقصى» من قبل «جماعات الهيكل»، تبين أن الاحتلال يسير بخطة ثابتة ومدروسة بغرض فرض أوضاع جديدة داخل «الأقصى» وتزييف الحقائق بالفعل، عبر إدخال الأدوات الدينية التوراتية ونفخ البوق وتقديم القرابين النباتية والصلاة الجماعية داخل باحاته؛ وذلك للوصول إلى هدفهم المنشود بتقسيم «الأقصى» زمانيًّا ومكانيًّا، وبناء «هيكلهم» المزعوم.

وهكذا تأتي جريمة الاحتلال باقتحاماته المتكررة لباحات المسجد الأقصى المبارك، شاهدة على ما يضمره هذا الاحتلال من كيد وتربص بقضية المسلمين ومقدساتهم، ترقبًا للحظة المناسبة لكي يمضي في مخططاته إلى أبعد مدى؛ بزعم أطماع استيطانية لا حدود لها، ورؤى دينية لا أساس لها!

الاعتقالات

جريمة صهيونية تفشل في كسر إرادة الفلسطينيين

لا يتورع العدو الصهيوني عن استخدام أي وسيلة يعتقد أن من شأنها كسر إرادة الفلسطينيين، وإفقادهم القدرة على مواصلة التمسك بحقهم في تحرير أرضهم والدفاع عنها، ومن ذلك جريمة الاعتقالات التي يمارسها الاحتلال بكل صلافة وعنف، سواء في لحظة الاعتقال ذاتها أو ما يعقبها من ممارسات داخل سجون الاحتلال.

سُعار الاحتلال:

ومنذ عملية «طوفان الأقصى»، في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، أصيب الاحتلال بالسُّعار وضاعف من إجرامه، واعتقل المزيد من الفلسطينيين، في كل مناطق الأرض المحتلة؛ في خطوة أراد بها أن يرد على هيبته التي كُسرت في المعركة الجارية، وأن يمنع الشرارة التي اندلعت من أن تمتد وتتواصل في عموم فلسطين.

فقد أعلن «نادي الأسير الفلسطيني»، في الذكرى الـ٧٦ للنكبة الفلسطينية، أنه ومنذ شروع الاحتلال بحرب الإبادة في غزة، سُجلت ما لا يقل عن ٨٧٤٥ حالة اعتقال في الضفة بما فيها القدس، من بينهم ٢٩٢ من النساء، وما لا يقل عن ٦١٥ طفلاً.

ولفت «نادي الأسير» إلى أن هذه الأرقام لا تشمل حالات الاعتقال في غزة التي تقدر بالآلاف، كما أن حالات الاعتقال تشمل من اعتُقل وأبقى الاحتلال على اعتقاله ومن أُفرج عنه لاحقًا.

وبيّن أن الأسرى في سجون الاحتلال يواجهون، ومنذ بدء حرب الإبادة على غزة، سياسات التعذيب والتنكيل والضرب المبرح والتجويع والقمع المتواصل والإذلال بكافة أشكاله، والجرائم الطبية، وقد أدت هذه السياسات إلى استشهاد على الأقل ١٨ أسيرًا، هذا فضلاً عن الشهداء من معتقلي غزة في المعسكرات، الذين لا يُعرف عددهم بالتحديد؛ لأن الاحتلال يواصل فرض جريمة الإخفاء القسري بحقهم.

امتداد لـ«النكبة»:

من جانبها، قالت مؤسسات الأسرى: إن عمليات الاعتقال الممنهجة التي مارستها منظومة الاحتلال «الإسرائيلي» تشكل أحد أبرز أوجه «النكبة» المستمرة بحق شعبنا الفلسطيني.

وأضافت المؤسسات، في بيان، نقلته «وكالة الأنباء الفلسطينية» (وفا)، الأربعاء ١٥ مايو ٢٠٢٤م، أن المرحلة الراهنة هي الأقسى والأشد على مصير المعتقلين والمعتقلات في سجون الاحتلال تاريخيًا، التي تشكل امتدادًا لنهج الاحتلال وسياساته الثابتة التي مارسها على مدار عقود طويلة.

وتابعت المؤسسات أن تاريخ عمليات الاعتقال الممنهجة وزج أبناء شعبنا في سجون الاستعمار قد بدأ فعليًّا منذ ما قبل تاريخ «النكبة»، وما

سبقها من مرحلة الانتداب البريطاني الذي ورّث بنى وسياسات وقوانين، استخدمتها منظومة الاحتلال الاستعمارية «الإسرائيلية» لاحقًا وحتى اليوم في ترسيخ عمليات الاعتقال، التي طالت أكثر من مليون فلسطيني منذ سنوات الاحتلال، وهذا المعطى الصادر هو معطى تقديري استنادًا إلى ما هو متوفر من معطيات.

وأكدت المؤسسات، في ذكرى «النكبة»، أن نضال المعتقلين المستمر على مدار هذه العقود ومواجهتهم لكل أشكال التعذيب والجرائم المروعة اليوم في ضوء حرب الإبادة، يشكل انعكاسًا لإرادة الشعب الفلسطيني في سبيل الحرية وتقرير المصير، وأشارت المؤسسات إلى أن عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال يبلغ أكثر من ٩٣٠٠، من بينهم أكثر من ٣٤٠٠ معتقل إداري، وأكثر من ٨٠ معتقلة، وأكثر من ٢٥٠ طفلًا، علمًا أن هذا المعطى لا يشمل معتقلي غزة في المعسكرات التابعة لجيش الاحتلال، وذلك في ضوء جريمة الإخفاء القسري التي فرضها الاحتلال عليهم منذ تاريخ الإبادة.

أشهر الأسرى:

ومن المهم أن نشير إلى أن ملف الأسرى به عدد من الأسرى صاروا رموزًا على ما تمتلئ به صفحات هذا الملف من معاناة، وما يشير إليه من مكانة لدى الوعي الفلسطيني والمقاومة بمختلف فصائلها؛ وهذا راجع إلى التاريخ النضالي لهؤلاء الأسرى، وعدد محكومياتهم، ومن هؤلاء الأسرى: نائل البرغوثي، محمود عيسى، إبراهيم حامد، مروان البرغوثي، أحمد

سعدات، وكمثال تفصيلي، نشير إلى:

- الأسير نائل البرغوثي (٦٧ عامًا): الذي دخل عامه الـ٤٤ في سجون الاحتلال، قضى منها ٣٤ عامًا في سجن متواصل؛ ليكون بذلك أقدم الأسرى الفلسطينيين.

- الأسير عبدالله البرغوثي (٥٢ عامًا): الذي اعتُقل في مدينة البيرة وسط الضفة الغربية في ٥ مارس ٢٠٠٣م، وهو صاحب أكبر حكم يصدر في تاريخ الاحتلال، حيث حكم عليه بالسجن المؤبد ٦٧ مرة، إضافة إلى ٥٢٠٠ عام؛ بتهمة تنفيذه ٧ عمليات فدائية وضلوعه في ٧ عمليات تفجيرية؛ أدت إلى مقتل ٦٧ «إسرائيليًّا»، وجرح أكثر من ٥٠٠ آخرين.

- الأسير أحمد سعدات (٧١ عامًا): الذي كان معتقلاً لدى السلطة الفلسطينية بسجن أريحا، تحت حراسة رجال أمن أمريكيين وبريطانيين، وفي ١٤ مارس ٢٠٠٦م انسحب المراقبون الأمريكيون والبريطانيون، لتقتحم قوة صهيونية السجن، بعد انسحاب المراقبين بـ٥ دقائق؛ فتعتقل سعدات وتحاكمه، وفي ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨م حكمت عليه المحكمة العسكرية «الإسرائيلية» بسجن عوفر، بالسجن ٣٠ عامًا.

تاريخ من المعاناة:

وفي ملف الاعتقال والأسرى، يمكن أن نرصد عدة نقاط مهمة:

١- أن السلوك الإجرامي باعتقال الفلسطينيين والزج بهم في غياهب السجون بدأ فعليًّا منذ ما قبل تاريخ «النكبة»؛ أي في سجون الاستعمار، ثم

جاء الاحتلال الصهيوني ليكمل المسيرة!

٢- أن ملف الأسرى هو إحدى القضايا الأساسية التي عليها إجماع من كافة الفصائل الفلسطينية، ولهذا فهو ملف حاضر دائمًا سواء في إبراز معاناة الأسرى والتضامن معهم، أو في عمليات التفاوض التي تجريها الفصائل مع الاحتلال، وكما هو حاصل في المفاوضات بعد «طوفان الأقصى».

٣- أن الذاكرة الفلسطينية شديدة الاحتفاء بالأسرى، وقد خصصت لهم «يوم الأسير» تمامًا كما خصصت «يوم الأرض»، في رمزية مهمة تجمع الإنسان بأرضه، والثائر بقضيته، ففي ١٧ أبريل من كل عام، يُحيي الفلسطينيون «يوم الأسير»؛ إذ اعتمد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المنعقدة بهذا اليوم عام ١٩٧٤م هذا التاريخ باعتباره يومًا وطنيًّا من أجل حرية الأسرى ونصرة قضيتهم العادلة.

وقد اعتُبر محمود بكر حجازي أول أسير في تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة، بعد أن اعتُقل إثر تنفيذه مع مقاومين آخرين عملية قرية بيت جبرين الفدائية، وحكم عليه بالإعدام ثم حوّل للسجن ٣٠ عامًا، ليطلق سراحه عام ١٩٧١م، بأول صفقة تبادل تتم فوق الأرض الفلسطينية عُرفت بـ«أسير مقابل أسير».

٤- أن عددًا كبيرًا من الأسرى حُكم عليه بأحكام قاسية مطولة؛ وبحسب «نادي الأسير الفلسطيني»، يبلغ عدد الأسرى الذين يقضون أحكامًا بالسجن المؤبد ومن يُتوقع أن تصدر بحقهم أحكام بالسجن المؤبد، ٦٠٠ في سجون الاحتلال.

٥- أن الاحتلال لا يتوانى عن ممارسة القمع والتنكيل بالأسرى، فيما يعرف بـ«صهر الوعي»، كما هو عنوان كتاب الأسير الشهيد وليد دقة، الذي استشهد في ٧ أبريل ٢٠٢٤م، بعد أن قضى ٣٨ عاماً في سجون الاحتلال، متأثرًا بإصابته بالسرطان، وأعلنت هيئة شؤون الأسرى، ونادي الأسير، في بيان مقتضب، عن استشهاد دقة (٦٢ عامًا) داخل مستشفى آساف هروفيه جراء سياسة الإهمال الطبي المتعمد والقتل البطيء التي تتبعها إدارة سجون الاحتلال بحق الأسرى المرضى.

وفي الأخير، يمكن لنا أن نقول: إن الاعتقالات تمثل إحدى الجرائم البشعة التي لا يكف الاحتلال عن استخدامها، بعنف وقسوة، بحق الإنسان الفلسطيني؛ ظنًّا منه أنه يمكن أن ينجح في كسر إرادة المقاومة لدى الفلسطينيين، لكن التاريخ يشهد أن الاعتقال لم يفلح في كسر الإرادة، وأن الفلسطينيين لا يكفون عن المقاومة حتى وهم في داخل سجون الاحتلال؛ فالمعادلة هي بكل وضوح وبساطة: «متى وُجد الاحتلال وُجد المقاوِم»!

«العقاب الجماعي»
جريمة صهيونية للانتقام من المقاومة وحاضنتها الشعبية

بفاصل يومين فقط من عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر، خرج وزير الدفاع الصهيوني يوآف جالانت، (الإثنين ٩ أكتوبر)، ليعلن بأنه أصدر أمرًا بفرض «حصار كامل» على غزة، مضيفًا: لقد أعطيت أمرًا؛ غزة ستكون تحت حصار تام؛ لا كهرباء، لا طعام، لا وقود، كل شيء مغلق.

وفي الحقيقة، هذا التصريح الذي توعّد به جالانت، بعدما استفاقوا على زلزال عنيف غير مسبوق، وجهته المقاومة للكيان الصهيوني المتغطرس؛ إنما يمثل سياسة ثابتة لهذا الاحتلال الغاشم، وليس مجرد رد فعل على صفعة عملية «طوفان الأقصى»، وإن جاءت هذه السياسة على نحو مكشوف تمامًا هذه المرة.

عداء لكل أصحاب الأرض:

«إسرائيل» هي احتلال استيطاني غاشم، يهدف إلى تهجير السكان وفرض سيطرته دون شريك، ولهذا فهو ينطلق من موقف عدائي لجميع سكان الأرض المحتلة، ويعمل على إبادتهم ومحو وجودهم، وليس فقط السيطرة عليهم وإخضاعهم لمخططاته، بخلاف ما عُرف عن أنواع أخرى من احتلال غير إحلالي.

وهذ الموقف العدائي المترسخ في الرؤية الصهيونية يجعل الكيان لا يفرق بين مقاومين ومسالمين، ولا بين قادة مقاومة وشرائح أخرى من المجتمع، قد لا تكون بالضرورة متطابقة بالكامل مع موقف المقاومة، فالجميع بنظر الاحتلال الصهيوني غير مستحق للحياة، ولا لأي حقوق!

ومن ناحية أخرى، فإن الاحتلال يهدف من خلال سياسته في العقاب الجماعي إلى رفع كلفة المقاومة على المجتمع ككل، وإلى ممارسة الضغط على المقاومة من خلال إرهاق حاضنتها الشعبية.

المدنيون هم الطرف الأسهل من ناحية الاستهداف بالنسبة للاحتلال الغاشم، فما يعجز الاحتلال عنه في ميدان المواجهة، يريد أن يعوضه من خلال الضغط على المقاومة، وذلك باستهداف حاضنتها الشعبية، وتدمير البنى التحتية والمنازل والمدارس والمستشفيات؛ بالمخالفة التامة للقانون الدولي الذي يضع للحرب أخلاقًا وأعرافًا، ويحفظ للمدنيين حقوقهم.

إذن، الكيان الصهيوني يريد من خلال سياسته في العقاب الجماعي تحقيق أكثر من هدف، وينطلق من موقف عدائي ثابت لكل أصحاب الأرض.

مظاهر العقاب الجماعي:

من خلال سلوك الاحتلال بعد عملية «طوفان الأقصى»، بل ومن خلال عقود الاحتلال منذ إنشاء الكيان الغاصب، يمكن ملاحظة عدة مظاهر لسياسته في العقاب الجماعي، تتمثل فيما يلي:

١- منع الطعام والشراب والدواء والاحتياجات الأساسية عن جميع

السكان، وقد تركز هذا بشكل أكبر على مدار الـ١٨ عامًا الأخيرة؛ فقد مارس الاحتلال ذلك على قطاع غزة منذ فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦م؛ فيما بدا عقابًا جماعيًّا على سلوك ديمقراطي من كيان يزعم أنه الديمقراطية الوحيدة بالمنطقة!

٢- تدمير البنية التحتية من المدارس والمستشفيات ومراكز الإيواء؛ بحيث يجعل الحياة مستحيلة لمن يرفضون التهجير أو ينحازون لخيار المقاومة.

٣- استهداف المدنيين وبأعداد كبيرة ومجازر بشعة، بزعم ملاحقة المقاومين؛ وذلك بالرغم من مفاخرة الكيان الصهيوني بامتلاكه صواريخ موجهة وقنابل ذكية تحقق الهدف وبأقل الخسائر! ولعل السجال الذي وقع مؤخرًا بين الإدارة الأمريكية والكيان بشأن تسليم قنابل تزيد على ألفَيْ رطل، قد كشف عما يعانيه سكان غزة من القوة الغاشمة المفرطة، التي تمثل في الحقيقة عقابًا جماعيًّا وانتقامًا كليًّا من أهل غزة، وليس مجرد وسيلة موجهة ضد المقاومين.

وكان الرئيس الأمريكي جو بايدن قد اعترف (الأربعاء ٨ مايو) أن «إسرائيل» استخدمت القنابل الأمريكية لقتل المدنيين الفلسطينيين، وقال خلال مقابلة مع شبكة «سي إن إن» عندما سئل عما إذا كانت القنابل التي يبلغ وزنها ٢٠٠٠ رطل التي أرسلت إلى «إسرائيل» قد قتلت مدنيين: لقد قُتل مدنيون في غزة نتيجة لتلك القنابل وغيرها من الطرق التي يستهدفون بها المراكز السكانية.

محرقة رفح:

وهنا نشير إلى أن الاحتلال حينما هاجم مخيمات النازحين في رفح (الأحد ٢٦ مايو)، فيما عُرف بـ«محرقة رفح»، قد ارتكب مجزرة مروعة من خلال استخدامه قنابل تزن ٢٥٠ رطلاً؛ أي ربع حجم القنبلة المحظورة!

وكشفت شبكة «سي إن إن» الأمريكية، في تحليل لها عن استخدام دولة الاحتلال لقنابل أمريكية في الهجوم الذي استهدف خيام النازحين داخل رفح، وقال تقرير الشبكة: إن الجيش «الإسرائيلي» استخدم قنبلة من طراز «جي بي يو-٣٩» خلال الهجوم على مخيمات النازحين في منطقة تل السلطان، وهو الهجوم الذي أدى لاستشهاد ٤٦ فلسطينيًا وإصابة ١١٠ آخرين.

وأدى الاستهداف الصهيوني لمخيمات النازحين لاندلاع حريق كبير في مناطق إيواء النازحين؛ ما أسفر عن وقوع عدد من الشهداء غالبيتهم من الأطفال والنساء، وتحول جثامين عدد كبير منهم إلى أشلاء، حيث وجد المنقذون أجسادًا بلا رؤوس.

وفي هذا الصدد أيضًا، يندرج ما أسفر عنه العدوان الصهيوني من قتل ٣٦٣٧٩ شهيداً، والأرقام مرشحة للتصاعد يوميًّا، منهم، وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٤٩٢ من الطواقم الطبية، و١٤٧ من الصحافة، و١٥٢ من موظفي «الأونروا»، و٦٩ من الدفاع المدني.

فهذا الاستهداف الواسع لجميع سكان القطاع ولمختلف شرائح العاملين به، يؤكد ما يتبعه الاحتلال من سياسة العقاب الجماعي، حتى ضد

الفئات التي من المفترض أنها محمية بالقانون والأعراف الدولية؛ مثل الأطباء والصحفيين وموظفي المؤسسات الأممية!

صمود مذهل:

لكن ما لم يدركه الاحتلال الصهيوني، أو ما لا يود أن يعترف به، أنه يواجه شعبًا بأكمله لا مجموعة من الفصائل! وأنه كما ينطلق في سياسته من العداء لجميع أصحاب الأرض، فإن من الطبيعي أن يكون رد الفعل مكافئًا لهذا الفعل؛ فيتحول كل أصحاب الأرض إلى مقاومين، حتى لو لم يحملوا جميعًا السلاح ويندرجوا ضمن صفوف المقاومة، فالتمسك بالأرض ورفض التهجير هو نوع من المقاومة، لا يقل عمن يحمل السلاح ويقدم روحه فداء لأرضه ومقدساته.

والمفارقة، أن المحتل الغاصب دائم التركيز على أن مشكلته هي مع فصائل المقاومة، وقد يخصص بعضها في ظرف ما بالعداء والعدوان، وقد يمعن في الخداع فيعلن أنه حريص على حياة الشعب ولا مشكلة له معه، لكن الحقيقة أن مشكلته هي مع كل الشعب الفلسطيني وليس مع الفصائل، وأن الفصائل تعبر عن حقيقة موقف الشعب في تمسكه بأرضه وحقوقه، وليست منفصلة عنه.

لقد وصل الشعب الفلسطيني لدرجة من الوعي والصمود، بما لا تفلح أكاذيب الاحتلال في التمويه عليه، ولذا فهو مصمم على حقوقه، ومتشبث بأرضه، ومعتز بمقاومته، وقد جاءت عملية «طوفان الأقصى» لتفضح

الاحتلال الغاصب في سياسته الغاشمة وأكاذيبه المفضوحة؛ ولتجدد الموقف الثابت للشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه ومقدساته، رغم ما يقع عليه من عدوان وتدمير وانتهاكات، جراء سياسة العقاب الجماعي التي لم يكف الاحتلال عن استخدامها يومًا ما.

الاعتداء على البيئة
جريمة صهيونية للانتقام من الأرض وأصحابها

لا تبدو الأرض مجرد ساحة للصراع بين الاحتلال الصهيوني الغاشم وأصحاب الحق؛ أي لا تبدو طرفًا محايدًا، وإنما هي طرف أساس في الصراع الذي يجري عليها وبسببها؛ ولذا، فالأرض مستهدفة من الاحتلال كما أن أصحاب الأرض مستهدفون، ويجري عليها من الاعتداء والتنكيل ما يجري على الإنسان الفلسطيني المتمسك بحقوقه وأرضه.

ولا يكاد يمر يوم دون أن يمارس الاحتلال بطشه على البيئة وتنكيله بالأرض؛ ويتبدَّى ذلك في عدة مظاهر؛ أهمها: تجريف الشوارع، وحرق المزارع، وهدم الآبار، وتخريب البنية التحتية بكافة مظاهرها.

إيجاد بيئة غير صالحة للحياة:

في تقرير مهم، وبمناسبة اليوم العالمي للبيئة (٥ يونيو)، رصد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عددًا من مظاهر اعتداء الكيان الصهيوني على البيئة الفلسطينية، تحت عنوان «عدوان الاحتلال الإسرائيلي خلق بيئة غير صالحة للقطاع في غزة».

وأشار التقرير إلى أنه وبينما كان العالم يحتفل بـ«يوم البيئة العالمي»

لهذا العام، فإن فلسطين تواجه استنزافًا لمقدراتها البشرية والطبيعية بسبب العدوان المستمر منذ أكثر من ٧ عقود، وتجلَّت تداعيات هذه الغطرسة بالعدوان «الإسرائيلي» الهمجي الأخير منذ السابع من أكتوبر، حيث التدمير العشوائي للكل الفلسطيني، واستخدام كافة أنواع الأسلحة بغية تدمير كافة مناحي الحياة والممتلكات بما فيها المكونات البيئية؛ إذ إن إلقاء آلاف الأطنان من المواد المتفجرة والسامة يسبب تلوثًا كبيرًا للتربة والمياه والهواء؛ ما يؤثر بشكل سلبي على النظم الإيكولوجية والصحة العامة، ويعرضها للتهديد.

إضافة إلى ذلك، فإن تدمير المرافق البيئية من محطات معالجة المياه العادمة ومحطات تحلية المياه يُعيق قدرة المجتمع على الصمود وعلى إدارة الموارد المائية؛ مما يُفاقم من خطر الجفاف ونقص المياه النقية والصالحة للشرب، ويهدد الأمن الغذائي.

بجانب هذا، أشار التقرير إلى أن حرق الأراضي الزراعية، وتدفق المياه العادمة القادمة من المستعمرات «الإسرائيلية»، وتهريب النفايات الخطرة للأراضي الفلسطينية؛ يُلحق ضررًا وتلوثًا ودمارًا هائلاً بالقطاع الزراعي، ويُعيق الإنتاج الزراعي، ويصعّب من تأمين الغذاء والموارد الزراعية الأساسية.

الإبادة بالتعطيش:

وفيما يتعلق بمشكلة المياه، أوضح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن فلسطين تعتمد بشكل أساسي على المياه المستخرجة من المصادر الجوفية والسطحية، وتبلغ نسبتها ٧٥,٧٪ من مجمل المياه المتاحة، ويعود

السبب الرئيس في ضعف استخدام المياه السطحية إلى سيطرة الاحتلال «الإسرائيلي» على مياه نهر الأردن.

لكن وبسبب العدوان، كما يبين الجهاز المركزي، فإن إجمالي المياه المتوفرة في القطاع يقدر بنحو ١٠- ٢٠٪ من مجمل المياه المتاحة قبل العدوان، وهذه الكمية غير ثابتة وتخضع لتوفر الوقود، حيث تم تدمير ٣٥٠كم من أصل ٧٠٠كم من شبكات المياه؛ أي حوالي ٥٠٪، و٩ خزانات مياه من أصل ١٠ خزانات رئيسة؛ مما ترك السكان غير قادرين على الحصول على المياه النظيفة، حيث تعمل محطتا تحلية مياه بقدرة لا تتجاوز الـ٢٠٪ من قدرتهما التشغيلية، مما يفاقم خطورة الوضع؛ كما أن حوالي ٨٣٪ من آبار المياه الجوفية في قطاع غزة متوقفة عن العمل حاليًا.

الانتقام بالتصحر:

أيضًا يُعد التصحر من أخطر المشكلات التي تتعرض لها البيئة الفلسطينية، بسبب الممارسات العدوانية التي يقوم بها الاحتلال بحق الأرض والمياه، والمتمثلة بحرق وتجريف الأراضي الزراعية.

ويشير التقرير إلى أنه وبناءً على الصور الجوية التي من خلالها تم إجراء تقييم للأضرار الزراعية الناتجة عن العدوان على القطاع، والمتمثلة في تجريف الأراضي ونشاط المركبات الثقيلة، إضافة إلى القصف المستمر حتى تاريخ أبريل الماضي، فقد أشارت البيانات إلى أن ٤٦٪ من المساحات الزراعية في قطاع غزة قد تضررت، وكان الضرر المباشر والأكبر في محافظات خان

يونس؛ حيث إن الضرر قد طال ٥١٪ من المساحات الزراعية فيها، فيما بلغ الضرر حوالي ٤٨٪ من الأراضي الزراعية في محافظة شمال غزة.

ولا شك أن هذا له تأثيره البالغ على البيئة نفسها، من حيث كفاءتها الإنتاجية بعد ذلك، إضافة إلى تأثيره على ما يتوافر للقطاع من محاصيل، خاصة إذا كانت الاحتلال يشدد قبضته على المعابر ويتعسف في إدخال المساعدات، ضمن سياسته «الضغط بالتجويع».

التهجير بالتدمير:

وفي هذا العدوان الغاشم غير المسبوق، لم تكن البيئة في قطاع غزة وحده هي ما أصابها الضرر البالغ؛ بل كان ذلك سياسة ثابتة للاحتلال في مناطق أخرى مثل جنين؛ سعيًا من الاحتلال لإخماد المقاومة هناك.

فخلال اقتحاماته لمخيم جنين، التي تكثفت بعد السابع من أكتوبر، تعمد الاحتلال إلى تدمير بنيته التحتية، وتجريف شوارعه وإتلاف شبكات المياه والكهرباء، وهدم البيوت بالجرافات، وأحيانًا قصفها بالقذائف المحمولة على الكتف أو بالطائرات المسيرة، للقضاء على مخيم جنين ومخيمات الضفة، بحسب الأهالي (الجزيرة نت، ١٥ مايو).

وقال ابن المخيم مهدي تركمان: إن كل اقتحام يكون أكثر تدميرًا من سابقه، لدفع الأهالي للهجرة، مضيفًا: أنا بالتأكيد أسعى لحياة مستقرة وهو ما لا نجده اليوم بالمخيمات التي تُدمَّر بشكل مستمر، يحاولون زرع هذه الفكرة لدينا، لكن لن نعيد نكبة ٤٨ مرة أخرى ولو قتلونا كلنا هنا في بيوتنا.

التدمير بتعطيل الأدوات:

سياسة أخرى يتبعها الاحتلال، وهي تدمير القطاع والانتقام من سكانه، بتعطيل الأدوات اللازمة؛ بحيث تتفاقم المشكلات في كافة المناحي، ولا يجد أفراد الخدمة المدنية أي أدوات يمكن أن تسعفهم في ترميم ما خلفه الاحتلال من آثار تتفاقم على المستوى الصحي والبيئي.

وقد أشار «المركز الفلسطيني للإعلام» (٢٤ فبراير) إلى أن تعطيل آليات البلديات والخدمة المدنية يعطل كل الخدمات المعنية بإصلاح وتنقية البيئة في قطاع غزة، فيما عمد الاحتلال من جهة أخرى إلى تدمير مرافق الصرف الصحي، ما أحدث كارثة صحية وبيئية خطيرة نتيجة تسرب مياه الصرف الصحي للشوارع وشاطئ البحر، وبرك تجميع مياه الأمطار.

وذكر المركز أن الاحتلال ومنذ بدء العدوان، دمر نحو ٩٠ آلية تابعة لبلدية غزة من مختلف الأحجام؛ وتشمل آليات جمع وترحيل النفايات، وآليات معالجة الصرف الصحي، وآليات ثقيلة للنقل وورشة الصيانة، وجرافات، وسيارات خاصة بالأعمال الإدارية ولجنة الطوارئ، وآليات خزان نقل المياه، ما أدى لتكدس نحو ٧٠ ألف طن من النفايات في الشوارع وقرب مراكز الإيواء.

وأشارت بلدية غزة إلى أن الأضرار والتدمير شمل أيضًا تدمير نحو ٣٠ ألف متر من شبكات الصرف الصحي، و٥ آلاف متر من شبكات تصريف مياه الأمطار؛ ما ينذر بوقوع كارثة صحية بانتشار الأمراض والعدوى الناتجة عن هذا التلوث.

إذن، لا تقتصر جرائم الاحتلال على الإنسان الفلسطيني الذي يمارس حقه المشروع في الدفاع عن حقوقه، وإنما تشمل أيضًا الاعتداء على البيئة الفلسطينية بجميع مظاهرها، من الأرض والشجر والمباني والمياه والطاقة وغير ذلك؛ سعيًا من الاحتلال للضغط على المقاومة، والانتقام من حاضنتها الشعبية، بل والانتقام من الأرض نفسها التي لم تعد مجرد ساحة للصراع، وإنما هي طرف أصيل تنحاز لأبنائها وتقاوم المعتدين!

مدارس الإيواء بغزة
شاهدة على جرائم صهيونية مغلفة بالأكاذيب

بفاصل شهر تقريبًا، ارتكب الاحتلال الصهيوني مجزرتين مروعتين في غزة، بقصف مدرستي الجاعوني، والتابعين، مما أسفر عن ارتقاء عدد كبير من الشهداء، معظمهم من النساء والأطفال، فضلاً عن وقوع إصابات بالغة؛ وذلك في عدوان صهيوني غادر ليس غريبًا على الاحتلال، ويحمل العديد من الدلالات.

ففي السادس من يوليو الماضي، أغار الاحتلال على مدرسة الجاعوني الواقعة في مخيم النصيرات؛ مما أسفر عن استشهاد ١٦ فلسطينيًّا وإصابة ٥٠ آخرين، وفي فجر العاشر من أغسطس الجاري، قصف الاحتلال مدرسة التابعين في حي الدرج، وهي المدرسة التي تؤوي آلاف النازحين، وفي طابقها الأول يقطن النساء، بينما خُصص الطابق الثاني للمصلين الذين قصفهم الاحتلال بعدما رفعوا أياديهم لتكبيرة الإحرام؛ مما تسبب بمذبحة راح ضحيتها ١٢٥ شهيدًا، و٧٠ جريحًا حالتهم خطرة.

سياق العدوان على المدارس:

لم يكن الاعتداء الصهيوني على مدرستي الجاعوني، والتابعين حدثًا

عابراً أو أمراً وقع بالخطأ، بل جاء ضمن سلسلة غارات متعمدة وموجات قصف متتابعة على القطاع بكامله، طيلة الشهور العشرة منذ انطلاقة «طوفان الأقصى»، في السابع من أكتوبر الماضي.

وفي هذا الصدد، يكفي أن نشير إلى ما ذكرته وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من أن نحو ٧٠٪ من مدارسها في قطاع غزة استهدفتها «إسرائيل» منذ بدء الحرب، وأن أكثر من ٩٥٪ من هذه المدارس استُخدمت ملاجئ حين استهدفتها القوات «الإسرائيلية».

وأوضحت الوكالة التابعة للأمم المتحدة، في منشور لها على منصة «إكس»، أن ٥٣٩ شخصًا قُتلوا وهم يحتمون بمرافقها منذ بداية الحرب على قطاع غزة في السابع من أكتوبر الماضي، على الرغم من أنها تقدم باستمرار إحداثيات هذه المقار للجيش «الإسرائيلي»، ودعت الوكالة إلى حماية دائمة لكل مرافق الأمم المتحدة، وقالت: إنه لا ينبغي استخدام هذه المنشآت أبدًا لأهداف عسكرية أو قتالية.

فهذه شهادة أممية تفضح عمدية الاحتلال في استهداف أماكن الإيواء، سواء أكانت مدارس تابعة لـ«الأونروا» أم غير ذلك؛ فالاحتلال لا يقيم وزنًا للهيئات الدولية، ولا يعنيه أن يتجنب الأماكن التابعة لها، من مراكز إيواء أو أماكن مخصصة للغذاء والدواء؛ بل هو يتعمد ذلك، بما ينسجم مع تاريخه في الاستعلاء على المنظمات الدولية السياسية والحقوقية؛ بعدما يحصل وباستمرار على الغطاء الأمريكي اللازم!

ادعاءات كاذبة:

واللافت هنا، تكرار ادعاء الاحتلال بعد هاتين المجزرتين في مدرستي الجاعوني، والتابعين، بأنه استهدف مِن قصفهما مهاجمةَ عناصر للمقاومة استخدمت المدرسة كمقر قيادة لمسلحي حركة «حماس»، حسب زعمه، وهو ما لا يمكن قبوله من احتلال لن يتورع عن الكذب بينما هو يمارس القتل!

وقد نفت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) زعم الاحتلال، وقالت: إن ادعاءات الجيش «الإسرائيلي» بوجود عناصر للمقاومة الفلسطينية في مدرسة الجاعوني «محض كذب وتضليل»، موضحةً أن الجيش «الإسرائيلي» يحاول من خلال ادعائه تمريرَ وتسويق جرائمه للرأي العام، وإخفاء أهدافه الواضحة التي يسعى لتنفيذها، بإبادة الشعب الفلسطيني وتدمير جميع مقومات الحياة في قطاع غزة.

وأضافت الحركة، في بيانها، أن مراكز إيواء النازحين ومدارس ومنشآت «الأونروا» تعرضت لعمليات استهداف وتدمير ممنهج، وارتقى داخلها مئات الشهداء من النازحين، من أطفال ونساء وشيوخ، وأن الاعتداءات المتكررة تستدعي موقفًا واضحًا من المجتمع الدولي، بإدانتها، والعمل على وقفها، ومحاسبة مرتكبيها من قادة الاحتلال على جرائمهم.

وفي وقت لاحق، صدرت تصريحات من الحركة بأنها وبقية فصائل المقاومة تحرص على عدم التواجد بين المدنيين، حتى لا يتخذ العدو من ذلك ذريعة لاستهداف الأطفال والنساء.

هيئات دولية: لا مبرر:

وتأكيدًا لكذب ادعاءات الاحتلال، قالت المقررة الأممية لحقوق الإنسان في فلسطين فرانشيسكا ألبانيز: إنه لا يوجد مبرر لـ«إسرائيل» يسمح لها بقصف المدارس وقتل المدنيين، مؤكدة في تصريحات لقناة «الجزيرة مباشر»، أن النظام العالمي يسمح لـ«إسرائيل» بالإفلات من العقاب، وأن جرائم الإبادة الجماعية في غزة هي الأكثر وضوحًا في العالم.

وأشارت ألبانيز إلى أن الدول الغربية تضغط على المحكمة الجنائية الدولية لمنع محاسبة القادة «الإسرائيليين»، وأن «إسرائيل» دائمًا تقول: إن المدارس كان بها «إرهابيون»، لكنها لا تقدم أي دليل على ذلك.

كما كتبت ألبانيز، على حسابها عبر منصة «إكس»، بعد مجزرة مدرسة التابعين: إن «إسرائيل» تبيد الفلسطينيين بأسلحة أمريكية وأوروبية وسط عدم مبالاة من كافة الدول المتحضرة، واعتبرت أن قطاع غزة أكبر معسكر اعتقال وأكثرها خزيًا بالقرن الـ٢١، تبيد «إسرائيل» فيه الأحياء والمستشفيات والمدارس والمناطق الآمنة واحدة تلو أخرى.

من ناحيته، قال المستشار الإعلامي لـ«الأونروا» عدنان أبو حسنة: إن المدرسة المستهدفة في النصيرات من أكثر المدارس اكتظاظاً بالنازحين، مشيرًا إلى أنها تؤوي نحو ٢٠٠٠ نازح.

وكشف أبو حسنة، في تصريحات لقناة «الجزيرة» (٦ يوليو)، أن «الأونروا» تزود جيش الاحتلال «الإسرائيلي» مرتين يوميًّا بإحداثيات

المدارس التي تؤوي نازحين، مشددًا على أن لا شيء يبرر استهداف المدارس وقتل عشرات المدنيين.

وفي تصريحات لاحقة (١٤ يوليو)، قدّر أبو حسنة وقوع تدمير كلي أو جزئي بنحو ١٩٠ مدرسة ومركزًا للإيواء، نتيجة الضربات «الإسرائيلية» بمختلف أنحاء قطاع غزة، منذ اندلاع الحرب في السابع من أكتوبر الماضي، مشيرًا إلى مقتل أكثر من ٥٣٠ نازحًا في مراكز إيواء «الأونروا»، إضافة إلى ١٩٥ من موظفي الوكالة حتى الآن.

الضغط والانتقام:

وفي هذا الصدد، لا يغيب عنا أن الاحتلال لا يحتاج مبررًا للاستمرار في سياسته التي ينتهجها منذ إنشاء كيانه الغاصب، وهي القتل والتدمير واستهداف المدنيين، لا سيما أن ذلك يمثل له هدفًا سهلاً بعدما عجز عن مواجهة المقاومة في الميدان، كما أن الاحتلال يريد بذلك الضغطَ على المقاومة، من خلال إيقاع الأذى بحاضنتها الشعبية.

بل إن هذا الأمر -القتل والتدمير، واستخدامهما كورقة ضغط- وصل إلى أن يكون ضمن تصريحات لا تخص الكيان وحده، وإنما صرح بها وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في تصريح مُلتوٍ لا يخفى على أحد؛ فقد ذكر في مؤتمره الصحفي الذي عقده في الكيان، الإثنين ١٩ أغسطس، أنه إذا كانت «حماس» تكترث لمعاناة الشعب الفلسطيني، والتخفيف من معاناته، فعليها الموافقة على الصفقة التي ترعاها أمريكا؛ بما يعني بالضرورة أن

استهداف الشعب وإلحاق الأذى بالمدنيين سيتكرر حتى توافق المقاومة على الشروط المجحفة، وبما يعني أن هذا الاستهداف لم يكن بحاجة لتبرير من الاحتلال، وإنما هو سياسة ثابتة له، يمارسها للضغط على المقاومة، والانتقام من الحاضنة الشعبية، خاصة بعد فشل مشروع التهجير.

نعم وكما أشرنا، فمن يمارس القتل لن يتورع عن الكذب، الكذب حتى على الهيئات الدولية التي أصبح كثير منها أكثر إدراكًا لطبيعة هذا الكيان؛ وأن أكاذيبه التي يَسوقها بين يدي المجازر وعمليات الإبادة، لم تعد تنطلي على أحد.



استهداف الصحفيين
جريمة صهيونية لارتكاب الإبادة في صمت

ليس قطاع غزة وحده هو المحاصر، وليست دماء الفلسطينيين وحدها هي ما يُسفك ويراق على تراب الأرض المقدسة.. «الحقيقة» هناك أيضًا محاصرة، وتُسفك قدسيتها وتراق دماء أصحابها! وكما أصبحت غزة عنوانًا على الحق الفلسطيني الثابت الواضح، فإن الصحافة أيضًا أصبحت عنوانًا وشاهدًا على الإجرام الصهيوني، خاصة وقد ارتفع عدد شهداء الصحفيين منذ بدء العدوان إلى ١٧٢ صحفيًّا.

لم يكتف الاحتلال الصهيوني بمنع الصحافة ووسائل الإعلام ووكالات الأنباء العالمية من الدخول إلى القطاع، وتغطية الحرب الدائرة هناك، كما هو المتعارف عليه في كل حروب العالم، وإنما استهدف عمدًا الصحفيين الفلسطينيين المتواجدين في القطاع، فمارس قتل الحقيقة مرتين؛ مرة حين منع الصحافة العالمية من حقها في تغطية الحرب تغطية حرة مباشرة، وليس من خلال مرافقته هو، كما رضيت بذلك بعض الصحف والفضائيات فأساءت لمواثيق شرف مهنتها، ومرة أخرى حين تعمد استهداف الصحفيين الفلسطينيين الغزيين.

واستهداف الاحتلال الصهيوني الصحفيين الفلسطينيين أمر مقصود ومتعمد، وجريمة تضاف لسلسلة جرائمه في عدوانه على الأطفال والنساء والمدنيين، وعلى الحجر والشجر والأرض.

إنه احتلال لا يعبأ بأية حقوق ولا قوانين ولا أعراف، مما هو محل تقدير في دنيا الناس؛ وبالتالي، فهو لا يعرف للصحافة والصحفيين أي حقوق، اللهم إلا في حالة واحدة فقط، وهي أن تكون الصحافة بوقًا لأكاذيبه، وأداةً لتبرير جرائمه.

ولهذا، فالصحفيون هم محل استهداف من الاحتلال، تمامًا كما الأطباء، ورجال الإسعاف والدفاع المدني، والمدنيون.. بالرغم من أن هؤلاء محميون بالقانون والأعراف الدولية.

عدد مرشح للزيادة:

وفي إجرام متزايد، ارتفع عدد الشهداء الصحفيين إلى ١٧٢، منذ بدء حرب الإبادة الجماعية على القطاع، وذلك بعد ارتقاء محمد عبدالفتاح عبد ربه، الذي يعمل صحفيًّا مع شركة «المنارة للإعلام»، بحسب ما أعلنه المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، يوم الأربعاء ٢٨ أغسطس الماضي.

وفي بيان عبر قناته الرسمية بتطبيق «تليجرام»، أدان المكتب الإعلامي الحكومي بأشد العبارات استهدافَ وقتل الاحتلال «الإسرائيلي» للصحفيين الفلسطينيين، مُحملاً إياه كامل المسؤولية عن ارتكاب هذه الجريمة النكراء.

وطالب المجتمعَ الدولي والمنظمات الدولية وذات العلاقة بالعمل

الصحفي في العالم، بردع الاحتلال وملاحقته في المحاكم الدولية على جرائمه المتواصلة، والضغط عليه لوقف جريمة الإبادة الجماعية، ووقف جريمة قتل واغتيال الصحفيين الفلسطينيين.

إصرار على نقل الحقيقة:

الصحفيون الفلسطينيون يمارسون عملهم الصحفي وهم يعلمون جيدًا أنه عمل تحت خط النار حقيقةً لا مجازًا، وأنهم بنظر الاحتلال ليسوا مجرد صحفيين، وإنما هم فلسطينيون أيضًا، فهم مستهدَفون بهاتين الصفتين، كونهم فلسطينيين وصحفيين؛ ورغم هذا، فإنهم يؤدون واجبهم بحب، ويصرّون على مهنتهم بعشق، ويقومون بعملهم بصدق.

إن نقل الحقيقة وحدها عارية من أي تزويق أو تزييف أو مبالغة هو المطلوب، ليس إلا، وهو، ويا للأسف كفيل بإثارة حنق الاحتلال، ومضاعفة غيظه على من يشتغل بهذه المهنة!

وكما أن الاحتلال ليس بحاجة لتبريرٍ حتى يقصف المدنيين ويقتل العشرات وربما المئات في ضربة واحدة، ويهدم المدارس ومراكز الإيواء على من احتموا بها، فإنه ليس بحاجة لتبرير قتل الصحفيين!

إنهم يحملون الكاميرا، لكن هو يراهم -بعينه العوراء- يحملون أداة فضحه وهدم سردياته المفضوحة بنفسها!

هم ينقلون آهات الناس، لكنه يراهم ينقلون شواهد إدانته، وصرخات ضحاياه!

هم يبثون صور الأرض والشوارع والمستشفيات، لكنه يراهم يبثون على الهواء مباشرة سلوكه الإجرامي، ويوثقون إبادته ومجازره!

ولذا، فهو يلاحق الصحفيين مرة بعد أخرى، ويستهدفهم عن قصد، مهما ادّعى كذبًا خلاف ذلك، أو حاول أن يظهر بمظهر المتحضر وزعم أنه الجيش الأكثر أخلاقية، والأكثر حرصًا على حياة المدنيين!

إن أرقام ضحايا المدنيين عمومًا (أكثر من ٤٠ ألفًا)، والصحفيين خصوصًا، التي فاقت كل إجرام، وتخطت كل حدود؛ لم تدع للاحتلال الغاشم أي فرصة لترويج أكاذيبه التي لم تعد تنطلي على أحد!

الدحدوح شاهدًا:

لقد جاء الاستهداف المتعمد والمتكرر للصحفي البطل وائل الدحدوح، ليمثل دليلاً دامغًا على وحشية هذا الكيان الغاصب، الذي لا يرتدع بقانون ولا أعراف، بل وتم استهداف عائلته كوسيلة للضغط عليه، وفي مجزرة واحدة (٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣م) استشهد ١٢ فردًا من عائلة الدحدوح، منهم زوجته وابنه وابنته وحفيده؛ ثم في قصف آخر استشهد ابنه حمزة (٧ يناير ٢٠٢٤م).

وقال الدحدوح، خلال مقابلة مباشرة مع قناة «الجزيرة»: ليس هناك ما هو أكثر إيلامًا من فقدان دمك وخاصة ابنك الأكبر، حمزة كان أنا، ورفيق روحي وكل شيء، وأضاف: نعم نبكي ونبكي، لكن هذه دموع الإنسانية، دموع الكرم والشهامة، ولكن هذه ليست دموع الخوف، أتمنى أن تكون دماء ابني آخر من يقُتل من الصحفيين ومن يقُتلوا في هذه المجزرة.

وكان الدحدوح قد أصيب في ذراعه إصابة خطيرة في القصف الذي استهدفه، والذي استشهد فيه المصور سامر أبو دقة، بعدما حاصره الاحتلال في مدرسة فرحانة بخان يونس جنوبي غزة، وهو مصاب، قرابة ٥ ساعات، وظل ينزف حتى الموت.

الغول أبرز الضحايا:

وفي دليل آخر يضاف إلى الأدلة الدامغة على سياسة الاحتلال المتعمدة في استهداف الصحفيين، جاء اغتيال الصحفي الشاب إسماعيل الغول (في ٣١ يوليو ٢٠٢٤م)، بعد أن برز اسمه خلال العدوان، وكان بصوته الهادئ وجسده النحيل تجسيدًا حيًّا لغزة ومعاناتها، وللقضية الفلسطينية بحقائقها الصارخة.

وقد ارتقى الغول رفقة زميله المصوّر رامي الريفي بقصفٍ «إسرائيلي» استهدفهما في مدينة غزة، بُعيد تغطيتهما لاغتيال الشهيد إسماعيل هنية، الذي ارتقى قبلهما بساعات في طهران، في رمزية تجسد اغتيال المقاوم والصحفي، صاحب البندقية والكاميرا، فالكيان الغاصب لا يفرق بينهما!

عقابًا على نقل الإبادة:

وقد استنكرت جهات كثيرة وحشية الاعتداء والقصف المتعمد للغول، والريفي، ومن أبرز ذلك نقابة الصحفيين المصريين، التي أدانت ذلك ووصفته بـ«الجريمة البشعة»، وقالت في بيانها: تدين نقابة الصحفيين المصريين

الجريمة البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الصهيوني، وتأتي جريمة استهداف الزميلين الغول، والريفي استمرارًا للجرائم البشعة، التي ترتكبها قوات الاحتلال الغاشم، تجاه الصحفيين والعاملين بالإعلام في قطاع غزة؛ عقابًا لهم على نقل حقيقة حرب الإبادة، التي تمارسها آلة الحرب، والإبادة الجماعية، التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني.

وأضاف البيان: تظل حشرجة صوت الزميل أنس الشريف أثناء نقله لخبر استشهاد الغول، والريفي، ووصفه لانفصال رأسيهما عن جسديهما، شهادة للتاريخ، وشهادة للعالم الصامت المتواطئ، شهادة عجزنا وقهرنا، شهادة ستظل عالقة في أذهاننا جميعًا، ونحن نشاهد الشعب الفلسطيني يباد على مدار الساعة.

نعم، إنه لثمن فادح يبذله الصحفيون الفلسطينيون، لكنهم يبذلونه عن حب لقضيتهم العادلة، ولمهنتهم التي يعتزون بها، وعسى أن يكون هذا الثمن وقودًا لتحرير فلسطين، ولحرية مهنة الصحافة.



الكذب

جريمة صهيونية لاغتيال الحقيقة وترويج السردية!

إثر استشهاد رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) يحيى السنوار، مشتبكًا بالميدان، قام الاحتلال الصهيوني بإلقاء منشورات تطالب الغزيين بإلقاء السلاح وإعادة من سموهم «المخطوفين»، وذلك مقابل السماح لمن يفعل ذلك بـ«الخروج والعيش بسلام».

لكن اللافت في هذه المنشورات، التي ليست أمرًا جديدًا ولم تتمخض عنها أي نتيجة إلا المزيد من استمساك الفلسطينيين بأرضهم؛ هو ما بدأ به المنشور، حيث بدأ بالقول: «السنوار دمر حياتكم، لقد اختبأ في جحر مظلم وتمت تصفيته وهو يهرب بذعر»!

وهذه الفقرة مليئة بأكاذيب تفوق عدد كلماتها الثلاث عشرة! ويكفي لدحضها ما رآه العالم أجمع، وبكاميرات تنتمي للعدو نفسه؛ بما دلَّ على نفسية وعقيدة بطل شجاع مقدام، اشتبك بجسارة، وقاوم حتى آخر نفس وحتى آخر وسيلة، وهي خشبة أطاح بها في وجه «الدرون» التي ذهبت تستطلع الأمر بعد اشتباكات دامية.

لكنه الكذب الصهيوني الذي يكتسب نكهة خاصة، بما يدل على أنه جزء من طبيعة تكوينهم النفسي والفكري، وليس أمرًا عابرًا يمكن أن يقع فيه

أحد، أو تتصف به سياسة!

من يقتل لن يتورع عن الكذب:

والعدو الصهيوني حين يمارس الكذب فهو لا يحتاج لمبررات شرعية، بحيث إذا تجاوزها يمكن أن يشعر بالندم أو الخجل فضلاً عن الاعتذار إذا افتضح أمره، وما أكثر ما يفتضح! ذلك أن الصهاينة لديهم تراث ضخم من نصوصهم المقدسة وفتاوى حاخاماتهم التي تجيز لهم القتل والفتك بالخصم، واستباحة الأرض والعرض، وإبادة الشجر والحجر، وملاحقة حتى النساء والأطفال؛ فإن النساء يلدن مقاومين، والأطفال سيحملون السلاح بمجرد أن تقوى أذرعتهم على حمله!

وأمام هذا التراث الضخم من الكراهية والإبادة والفتك، يصبح السؤال عن معنى الكذب بالنسبة لهم، سؤالاً لا محل له ولا جدوى منه، فمن يستبيح القتل لن يتورع عن الكذب، ومن لا يقيم وزنًا للحياة من الأصل لن يكون مَعْنِيًّا بما هو أقل منها من حقوق.

أبرز الأكاذيب:

ومن يتابع سير العدوان، منذ بدأت عملية «طوفان الأقصى»، في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، سيتفاجأ بحجم الأكاذيب الصهيونية التي ما فتئ الكيان يختلقها على مدار الساعة، ودون أدنى شعور بالخجل، حتى بعد أن راجت هذه الأكاذيب في وسائل إعلام دولية ثم اكتشفت هذه الوسائل تهافت تلك الأكاذيب واعتذرت

عنها، لكن الكيان لا يعتذر، بل يمضي متبجحًا في ترديد أكاذيبه، وشعاره: «اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الناس»، وربما: حتى تصدق نفسك!

ومن أبرز هذه الأكاذيب ما تعلق بمزاعم قتل رؤوس أطفال.. أو حرق الجثث.. أو اغتصاب النساء.. أو الاحتماء بالمدنيين أو بالأسرى.. أو الاختباء تحت المستشفيات.. أو سرقة المعونات.. إلى آخر هذه الأكاذيب التي يصعب حصرها، ويسهل كشف زيفها!

من أهداف أكاذيب الكيان عن «يوم السابع» تبرير ما انتواه من إبادة كبرى ومقتلة بالجملة

صحفهم تكشف الحقيقة:

في تقرير مطول نشرته وكالة «الأناضول» (٤/ ١٢/ ٢٠٢٣م)، تناول التقرير ما كشفت عنه صحيفة «هاآرتس» العبرية، التي فنّدت ما روَّجته «تل أبيب» عن مزاعم قطع رؤوس أطفال «إسرائيليين» وحرق جثثهم بهجوم حركة «حماس» على مستوطنات غلاف غزة، في ٧ أكتوبر، مؤكدة أن تلك الرواية غير صحيحة ولا أساس لها في الواقع.

وأشارت الصحيفة إلى ما وقع في ذلك اليوم من قتل جنود ومدنيين وأَسْر آخرين، مما ليس محل تشكيك؛ موضحةً أنه بجانب ذلك بعض المصادر نشرت معلومات غير مؤكدة حول أحداث ذلك اليوم، ومن بين الشهادات الشنيعة التي تم تداولها الإعلان عن العثور على عشرات من جثث الأطفال مقطوعة الرأس.

وبعد أن ذكرت «هاآرتس» ملابسات حوادث مقتل أو وفاة أطفال بالتزامن مع يوم السابع من أكتوبر، أكدت أنه حتى يومنا هذا، لا يوجد مشهد معروف تم فيه اكتشاف أطفال من عدة عائلات قُتلوا معًا، وهذا يدل على أن وصف نتنياهو في حديثه مع الرئيس الأمريكي جو بايدن بأن إرهابيي «حماس» أخذوا عشرات الأطفال وقيدوهم وأحرقوهم وأعدموهم، لا يطابق تمامًا الصورة الواقعية.

إن هذه الشهادة من «هاآرتس» لها أهميتها؛ لأنها من الطرف «الإسرائيلي» الذي لا يمكن أن يُتهم بموالاة «حماس» أو الدفاع عن الفلسطينيين، وجدير بالذكر هنا، أن البعض، بمن فيهم الإدارة الأمريكية، أخذ يردد هذه الأكاذيب حتى بعد انكشاف سرديتها!

أهدافهم من الأكاذيب:

لا شك في أن الدعاية الصهيونية لا تطلق هذه الأكاذيب هباء، لأنها أول من يعلم مدى تهافتها، وعدم قدرتها على الصمود طويلاً، ولعل من أهداف أكاذيبهم:

- اغتيال الحقيقة والتشويش عليها: لأن ترك الفضاء الإعلامي لسردية واحدة، هي هنا السردية الفلسطينية، سيوفر لها فرصة الانتشار والمصداقية بدرجة أكبر؛ فلا بد من إيجاد سردية مضادة، بغض النظر عن صدقها.

- التخديم على السرديات الكبرى للكيان: من قبيل المظلومية والاضطهاد والمحرقة النازية؛ ولهذا بادر الكيان الصهيوني بربط أحداث يوم

السابع بهذه السرديات الكبرى التي تمثل جزءًا كبيرًا من شرعية وجوده.

- مخاطبة المخيلة الغربية عن المسلمين: التي يترسخ فيها بفعل الاستشراق وغيره ما يقال عن دموية المسلمين وهمجيتهم، فضلاً عن اتهام الإسلام، والمقاومة تبعًا، بـالإرهاب.

- تبرير رد الفعل العنيف الهمجي: الذي انتواه الكيان الصهيوني ردًّا على «طوفان الأقصى»؛ فالكيان يحتاج إلى ما يبرر به رد فعله الذي خطط لأن يكون إبادةً كبرى ومقتلة بالجملة!

وهنا، نختم بالإشارة إلى أن تأكد الكيان الصهيوني من أنه فوق المحاسبة والنقد، وأن له غطاءً أمريكيًّا وغربيًّا يحميه دوليًّا، هذا التأكد يجعله يتصرف بلا رقيب ولا حسيب، ويكذب دون أن يخشى افتضاح كذبه، بل ويصر على أكاذيبه التي لم يعد يصدقها أحد غيره!

استهداف المؤسسات الدولية
جريمة صهيونية تفضح استعلاءهم

من المفارقات أن «الدولة» التي أُنشئت بقرار أممي ستكون لاحقًا هي الأكثر استخفافًا بالمجتمع الدولي ومنظماته؛ السياسية والإنسانية والحقوقية، والمقصود في حالتنا هنا الكيان الصهيوني، الذي لا يتوانى عن إظهار استعلائه على المجتمع الدولي، وعدم اكتراثه بما تفرضه المؤسسات الدولية ولو بالحد الأدنى في الحقوق والممارسات.

ونستطيع أن نرصد وبوضح مظاهر هذا الاستعلاء الصهيوني عبر عدة محطات أساسية، لا سيما في السنة الماضية، منذ انطلاق عملية «طوفان الأقصى»، وما أكدته بيقين من أن الكيان الصهيوني مصاب بتورم في الذات يجعله يتصرف متجاهلاً المؤسسات الدولية حينًا، ومعتديًا عليها حينًا آخر!

- هجوم على الأمين العام وتمزيق «الميثاق»:

أولى هذه المحطات الاستعلائية، كانت بعد أيام من «طوفان الأقصى» (٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣م)، وتمثلت في هجوم سافر من مندوب «إسرائيل» الدائم لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان، على الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش، بعد أن قال: «هجمات «حماس» لم تأتِ من فراغ في ظل معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال «الإسرائيلي» الخانق لأكثر من ٥ عقود».

كلمات جوتيريش الشجاعة والحقيقية أثارت غضب الكيان، وكتب إردان على موقع التواصل الاجتماعي «إكس»: «من العار على الأمم المتحدة أن أمينها العام لم يتراجع عن كلماته ولا يستطيع حتى الاعتذار عما قاله»، وطالبه بالاستقالة.

لاحقًا، وفي ١٠ مايو ٢٠٢٤م، سيقوم إردان بتمزيق ميثاق الأمم المتحدة، بعد تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة (بأغلبية ١٤٣ عضوًا) بتوصية لمجلس الأمن بإعادة النظر في عضوية الفلسطينيين بشكل إيجابي.

ولا يخفى عما في هذا التصرف الأهوج، تمزيق ميثاق المنظمة الدولية، من دلالات على عدم احترام المنظمة، وتجاهل قراراتها!

- تشويه واستهداف «الأونروا»:

أما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، فقد نالها النصيب الأوفى من الاستعلاء الصهيوني؛ وكانت البداية من زعم الكيان باشتراك بعض موظفي الوكالة في هجمات «حماس» يوم السابع من أكتوبر، بما بدا أنه زعمٌ يهدف لتقليص عمل الوكالة أو إنهائه، فضلاً عن توظيف هذا الزعم لحث الدول المانحة على وقف دعمها للوكالة.

ولهذا، ففي أعقاب مزاعم «إسرائيل»، أوقفت أمريكا، الجهة المانحة الرئيسة لـ«الأونروا»، وعدد متزايد من الدول، تمويل المنظمة، التي توظف حوالي ١٣ ألف شخص في غزة، مع تصاعد الكارثة الإنسانية في القطاع الفلسطيني المحاصر.

فيما قامت «الأونروا» بفصل بعض موظفيها، ردًّا على المزاعم «الإسرائيلية»؛ حتى يتم التحقيق، وتقطع الطريق على الكيان، وذلك قبل أن يقوم الكيان لاحقًا بتصعيد الموقف من الوكالة.

فقد قال مفوض «الأونروا» العام فيليب لازاريني، في بيان: قدمت السلطات «الإسرائيلية» لـ«الأونروا» معلومات عن الاشتباه بضلوع عدد من موظفيها في الهجوم، مضيفًا: من أجل حماية قدرة الوكالة على تقديم المساعدات الإنسانية، قررت إنهاء عقود هؤلاء الموظفين على الفور وفتح تحقيق حتى إثبات الحقيقة بدون تأخير.

لكن ذلك لم يشبع نهم الكيان، ففي ٤ نوفمبر ٢٠٢٤م، أرسلت «إسرائيل» رسالة رسمية إلى الأمم المتحدة أخطرتها فيها بأنها ستنهي الاتفاقية التي تسمح لـ«الأونروا» بالعمل في الأراضي الفلسطينية، التي كانت سارية المفعول منذ نهاية حرب الشرق الأوسط عام ١٩٦٧م.

وما بين حملات تشويه الوكالة وإنهاء عملها، لم يتوقف العدوان «الإسرائيلي»، الذي شمل قتلَ عدد من موظفي الوكالة، والاعتداءَ على مدارسها، ففي ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م، كتب المفوض العام لـ«الأونروا» لازاريني مقالاً مطولاً أوضح فيه أن الحرب على قطاع غزة أسفرت عن تجاهل صارخ لمهمة الأمم المتحدة، بما يشمل الهجمات الشنيعة على موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين، وعلى مرافقها وعملياتها.

وأكد أنه ينبغي أن تتوقف هذه الهجمات، ويجب على العالم أن يتحرك لمحاسبة مرتكبيها، مشيرًا إلى أن الوكالة، وحتى كتابة مقاله، تحققت من

مقتل ما لا يقل عن ١٩٣ من موظفيها في غزة، فيما تعرض ما يقارب من ١٩٠ مبنى لـ«الأونروا» للأضرار أو للتدمير، كما تعرضت مدارس الوكالة للهدم، وقُتل ما لا يقل عن ٥٠٠ نازح أثناء إيوائهم في مدارس «الأونروا» وغيرها من المباني، ومنذ السابع من أكتوبر، قامت القوات «الإسرائيلية» باعتقال موظفي «الأونروا» في غزة، الذين أفادوا بتعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة أثناء احتجازهم في قطاع غزة أو في «إسرائيل».

- هجوم وتهديد المدعي العام والجنائية الدولية:

ففي مايو ٢٠٢٤م أعلن كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، أنه تعرض لتهديدات تتعلق بطلبه إصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع (المُقال) يوآف غالانت.

وذكر خان لشبكة «سي إن إن» الأمريكية، أن بعض السياسيين تحدثوا معه، وكانوا صريحين للغاية، وقالوا: «هذه المحكمة أنشئت من أجل أفريقيا ومن أجل السفاحين مثل بوتين»! موضحًا أن هذا ما قاله أحد كبار السياسيين له.

وقد وقع ١٢ عضوًا في مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري رسالة إلى خان تحذره من إصدار مذكرة اعتقال دولية ضد نتنياهو، وتهدده بـ«عقوبات صارمة»، وفي الرسالة تم إبلاغ خان أن أي محاولة من الجنائية الدولية لمحاسبة نتنياهو ومسؤولين «إسرائيليين» على جرائمهم في غزة سيتم تفسيرها ليس فقط على أنها تهديد لسيادة «إسرائيل»، بل لسيادة الولايات المتحدة أيضًا.

ووجهت الرسالة التحذير لخان بالقول: «استهدِف «إسرائيل» وسنستهدفك، سنعاقب موظفيك وشركاءك، ونمنعك أنت وعائلتك من دخول الولايات المتحدة، لقد تمّ تحذيرك»!

وفي ٢١ نوفمبر الجاري، أصدرت الجنائية الدولية مذكرتي اعتقال دوليتين بحق نتنياهو، وغالانت، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، موضحةً في بيان أن ثمة أسباباً منطقية للاعتقاد بأن نتنياهو، وغالانت يتحمل كل منهما المسؤولية الجنائية عن الجرائم التالية، باعتبارهما مشاركين في ارتكاب الأفعال بالاشتراك مع آخرين:

- جريمة الحرب المتمثلة في التجويع كأسلوب من أساليب الحرب.

- والجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في القتل والاضطهاد وغيرها من الأعمال اللاإنسانية.

وعلى الفور، بدأ هجوم الكيان على المحكمة، وكان اللافت أن الهجوم جاء من الحكومة والمعارضة على السواء! فقد وصفت رئاسة الوزراء «الإسرائيلية» المدعي العام للمحكمة بالفاسد، معتبرة مذكرتيْ الاعتقال معادية للسامية، فيما وصف زعيم المعارضة يائير لابيد مذكرات الاعتقال أنها مكافأة للإرهاب، وطالب وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بفرض السيادة على الضفة، والتوسع في الاستيطان.

حماية لأبعد مدى:

هذه المحطات التي استعرضناها، وغيرها كثير، تؤكد أن الكيان

الصهيوني يتصرف باستعلاء ممجوج تجاه المشهد الدولي، وما يمثله من منظمات سياسية وإنسانية وحقوقية، وذلك راجع بالأساس إلى أنه كيان يتمتع بالحماية الأمريكية والغربية لأبعد مدى، وقد استخدمت أمريكا «الفيتو» ٤ مرات لوقف مشاريع قرارات بوقف الحرب في غزة، فضلاً عن الدعم العسكري والاقتصادي.

لكن ما يجب أن يعرفه الكيان أنه حتى لو تمتع بالغطاء السياسي، وربما القانوني، إلى حين؛ فإن الغطاء الأخلاقي بدأ في الانكشاف عنه، وبدرجات متسارعة، بفضل «طوفان الأقصى»، وهذه خطوة مهمة لها ما بعدها.

الحفريات الصهيونية
جرائم لإثبات المزاعم ومحو الثابت

جاءت حادثة مقتل عالم الآثار «الإسرائيلي» زئيف إيرلتش (٧١ عاماً)، بجنوب لبنان، في نوفمبر ٢٠٢٤م، لتسلط الضوء على قضية مهمة تعد إحدى الجرائم الصهيونية المتواصلة بحق فلسطين، والمسجد الأقصى تحديدًا.

زئيف إيرلتش، مستوطن ومؤرخ «إسرائيلي»، وُلد عام ١٩٥٣م، وقُتل أثناء مرافقته قوة عسكرية في جنوب لبنان، قبل سريان وقف القتال بين الاحتلال و«حزب الله»، وقد شارك إيرلتش في تأسيس مستوطنة عوفرا في الضفة الغربية، وعُرف بكتبه التي تناولت تاريخ المناطق المحتلة وركزت على المواقع التاريخية والتراث اليهودي، ومن هنا تأتي رمزية مقتله، وما أعادت التذكير به من الجرائم الصهيونية.

وعلى مدار سنوات رافق إيرلتش جيش الاحتلال في مهمات بحثية عدة، كما ذكر موقع «الجزيرة نت»، وفي رحلته التي لم يكن يعلم أنها الأخيرة، كان إيرلتش مهتمًّا بفحص واحدة من القلاع التاريخية القريبة من مدينة صور، في منطقة عمليات تبعد عن الحدود بنحو ٦ كيلومترات، لمسح قلعة قديمة بالقرب من قرية شمع.

هذه الحادثة جاءت لتذكِّر بالجرائم الصهيونية بحق الأراضي الفلسطينية والمقدسات؛ إذ لم يكفّ الاحتلال عن عمليات الحفر تحت المسجد الأقصى، للبحث عما يزعمه من وجود آثار يهودية عما يسمه «الهيكل»، أو غيره من بقايا.

تهديد للمقدسات:

على مدار عشرات السنوات، لم يكفّ الكيان الصهيوني عن حفرياته تحت المسجد الأقصى، في انتهاك صارخ للحقوق والمقدسات، وفي تهديد واضح للمسجد المبارك.

الحفريات طالما حذر منها قادة فلسطينيون ومهتمون بالدفاع عن المقدسات الإسلامية والحقوق الفلسطينية، ورأوا أنها تمثل تهديدًا حقيقيًّا للمسجد وأبنيته والمناطق المجاورة له.

وأبرز هذه الشخصيات الشيخ رائد صلاح رئيس «مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية»، الذي كثيرًا ما أكد بأن القدس المحتلة تتعرض لعملية تهويد وتدمير خطيرة، داعيًا الأمة إلى إنقاذها.

وأظهر فيلم عرضته «المؤسسة»، في مؤتمر صحفي، قبل أكثر من ١٥ عامًا (وتحديدًا في عام ٢٠٠٨م)، حفريات واسعة ومتشعبة في اتجاهات متعددة وأعماق متفاوتة كلها تسير باتجاه المسجد الأقصى المبارك، إضافة إلى أنفاق في منطقة باب المطهرة فيها أكياس مملوءة بالتراب ما يدلل على استمرار عمليات الحفر.

وأظهر الفيلم اتساع مساحة وحجم الحفريات الصهيونية أسفل الحرم القدسي، لتشمل شبكات التصريف الصحي الممتدة في أجزاء واسعة منها؛ ما يتسبب في انهيارات؛ منها وقوع انهيار داخل المسجد الأقصى عند سبيل قايتباي وتشققات جديدة في بيوت المقدسيين الواقعة ضمن الجدار الغربي للحرم.

وتقديرًا لجهود الشيخ رائد صلاح المهمة في كشف هذه المخططات، فقد مُنح جائزة الملك فيصل العالمية، في خدمة الإسلام لعام ٢٠١٣م، لأنه أول من كشف النقاب عن النفق الذي عمله المحتلُّون تحت «الأقصى»، بحسب ما جاء في حيثيات المنح.

البحث عن تاريخ مزعوم:

يشير الباحث أحمد دلول إلى أن الصهاينة لا يعترفون بالمسجد الأقصى، وأنهم قد شكلوا عدة منظمات بهدف هدمه وإعادة بناء «الهيكل» في المكان نفسه، ولعل أهم جماعة هي من تطلق على نفسها جماعة «أمناء الهيكل»، وهي جماعة متطرفة تؤكد بجانب غيرها من الجماعات الأخرى أن مكان «الهيكل» هو نفس المكان الذي أقيم عليه المسجد الأقصى.

ويوضح أن هذه الجماعات بدأت أعمال الحفر تحت المدارس والمنازل المحيطة بالمسجد الأقصى، بدعوى البحث عن «الهيكل»، وحفرت نفقًا عميقًا تحت «الأقصى» بات يشكل تهديدًا صارخًا للحرم القدسي، خاصة أن هذه الحفريات لم تقتصر على الأنفاق، بل تضمنت بناء كنيس يهودي صغير تحت «الأقصى» تم افتتاحه عام ١٩٨٦م.

ولفت إلى أن عمليات الحفر والتنقيب اليهودية أسفل «الأقصى» وأسواره المختلفة، قد مرّت بعشر مراحل، كل مرحلة أشد شراسة من سابقتها، وقد كانت المرحلة العاشرة والأخيرة أخطر تلك المراحل؛ لأن هدفها تفريغ الأتربة والصخور من أسفل المسجدين «الأقصى» و«قبة الصخرة» لتركهما قائمين على فراغ، بحيث يكونان عرضة للانهيار والسقوط.

وذكر أن حكومة الاحتلال قد افتتحت نفقين يمرّان من أسفل المسجد الأقصى، تحت مزاعم أن تلك الأنفاق كانت تستخدم لنقل المياه إلى «الهيكل»، وشارك في أعمال الحفر والتنقيب أكثر من ٧٠ عالمًا أثريًّا، ولم يتم العثور حتى الآن إلا على آثار من العهود الإسلامية الأموية والعباسية والعثمانية (راجع المزيد في الكتاب الموسوعي: «الأقصى عقيدة»، عن مجلة «البيان»).

وتوضح الباحثة نظيمة سعد الدين أن الكيان انتهج منذ احتلاله فلسطين سياسات عدة، هدف منها إلى فرض أمر واقع يقضي بسيطرته التامة على الأراضي الفلسطينية المغتصبة، ومن هذه السياسات قيام الاحتلال بأعمال حفريات واسعة، خاصة في مدينة القدس والأماكن المقدسة بها، وذلك تحت مسميات مختلفة تتحدث عن اكتشافات أثرية أو تجديد شبكات صرف صحي وغير ذلك.

وأشارت إلى أن الحفريات حول «الأقصى» وتحته، بذريعة التفتيش عن «الهيكل» الذي تدعي «إسرائيل» وجوده بالمنطقة، ابتدأت في أواخر

عام ١٩٦٧م، وأنها مرت بمراحل وأدت إلى تصديع الكثير من العقارات المجاورة لـ«الأقصى»، كما أشارت إلى أن الاحتلال «الإسرائيلي» لفلسطين قد سبقته محاولات عدة للعبث بتاريخ المدينة، عن طريق علماء آثار يهود حاولوا تلفيق تاريخ في المدينة يعود إلى ملوك اليهود مستندين إلى أساطير اليهود وليس إلى الحقائق العلمية، (راجع الكتاب المهم: «القدس- معرفة في سبيل التحرير»، تحرير: عبدالقادر ياسين).

من إثبات المزاعم إلى محو الثابت!

يمكن القول، ومن خلال ملاحظة هذه المحاولات المتكررة للكيان في التنقيب والبحث: إن الكيان يحاول تثبيت أساطيره عن الصراع الذي يخوضه على فلسطين؛ بدءًا من مقولته الكاذبة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، إلى محاولة إثبات وجود تاريخي لليهود بفلسطين.

وإزاء فشله في إثبات مزاعمه عن الوجود التاريخي، فإنه يلجأ إلى محو الوجود الثابت العربي والإسلامي؛ كما حدث مع «حي المغاربة» الذي دمره الكيان في عدوان عام ١٩٦٧م، وكما يحاول باستمرار من خلال أعمال الحفر والتنقيب تحت «الأقصى» والقدس.

فهرس الموضوعات

مقدمة ٥

«التهجير».. جريمة ترافقت مع بداية الكيان الغاصب ٧

لماذا لجأ الاحتلال للتهجير؟ ٧

التهجير لم يكن اختياراً: ٨

جريمة مترافقة مع البداية: ٩

أسلوبا القتل والدعاية النفسية: ١٠

التهجير يعود من جديد.. ويفشل! ١٢

الحصار.. جريمة صهيونية لانتزاع ما فاتهم في ميدان المواجهة ..١٣

مرتكزات الحصار: ١٤

من أهداف الحصار: ١٥

صمود بطولي: ١٧

الاغتيالات.. جريمة صهيونية لا توقف مسيرة المقاومة ١٩

الجذور الأولى: ١٩

امتداد رقعة الاستهداف: ٢٠

المسيرة لا تتوقف: ٢٢

الشهادة تليق بالقادة: ٢٣

اقتحامات «الأقصى».. جريمة صهيونية تستفز المسلمين وتنبه لجوهر الصراع ٢٥

جريمة متكررة: ٢٥

استغلال المناسبات: ٢٦

الاقتحامات تشعل انتفاضة: ٢٧

الاقتحامات تشعل حربًا: ٢٧

الاقتحامات تشعل «طوفان الأقصى»: ٢٨

أهداف متعددة: ٢٩

الاعتقالات..جريمة صهيونية تفشل في كسر إرادة الفلسطينيين ٣١.

سُعار الاحتلال: ٣١

امتداد لـ«النكبة»: ٣٢

أشهر الأسرى: ٣٣

تاريخ من المعاناة: ٣٤

«العقاب الجماعي».. جريمة صهيونية للانتقام من المقاومة وحاضنتها الشعبية ٣٧

عداء لكل أصحاب الأرض: ٣٧

مظاهر العقاب الجماعي: ٣٨

محرقة رفح: ٤٠

صمود مذهل: ٤١

الاعتداء على البيئة جريمة صهيونية للانتقام من الأرض وأصحابها ٤٣

إيجاد بيئة غير صالحة للحياة:.....٤٣
الإبادة بالتعطيش:.....٤٤
الانتقام بالتصحر:.....٤٥
التهجير بالتدمير: ٤٦
التدمير بتعطيل الأدوات: ٤٧
مدارس الإيواء بغزة شاهدة على جرائم صهيونية مغلفة بالأكاذيب.....٤٩
سياق العدوان على المدارس: ٤٩
ادعاءات كاذبة: ٥١
هيئات دولية: لا مبرر: ٥٢
الضغط والانتقام:.....٥٣
استهداف الصحفيين جريمة صهيونية لارتكاب الإبادة في صمت.٥٥
عدد مرشح للزيادة:.....٥٦
إصرار على نقل الحقيقة: ٥٧
الدحدوح شاهدًا:.....٥٨
الغول أبرز الضحايا:.....٥٩
عقابًا على نقل الإبادة: ٥٩
الكذب جريمة صهيونية لاغتيال الحقيقة وترويج السردية! ٦١
من يقتل لن يتورع عن الكذب: ٦٢
أبرز الأكاذيب: ٦٢
صحفهم تكشف الحقيقة: ٦٣
أهدافهم من الأكاذيب: ٦٤

استهداف المؤسسات الدولية جريمة صهيونية تفضح استعلاءهم ٦٦

- هجوم على الأمين العام وتمزيق «الميثاق»: ٦٦

- تشويه واستهداف «الأونروا»: ٦٧

- هجوم وتهديد المدعي العام والجنائية الدولية: ٦٩

حماية لأبعد مدى: ٧٠

الحفريات الصهيونية جرائم لإثبات المزاعم ومحو الثابت..... ٧٢

تهديد للمقدسات: ٧٣

البحث عن تاريخ مزعوم: ٧٤

من إثبات المزاعم إلى محو الثابت! ٧٦

فهرس الموضوعات ٧٧


المجتمع
مجلة المسلمين في أنحاء العالم
AR WWW.MUGTAMA.COM
EN WWW.EN.MUGTAMA.COM